

الفهرس

مقدمة:.....	٢
الهدف الخامس:	
تحسين المهارات الإدارية والفنية والاقتصادية	
لمربي الأغنام والدواجن	١٧
الهدف السادس:	
تشجيع اعتماد ممارسات صديقة وداعمة للبيئة.....	١٨
الهدف السابع:	
تطوير مصادر مائية جديدة واستغلال أمثل	
للمصادر المتاحة للقطاع الزراعي	١٩
الهدف الثامن:	
زيادة مشاركة المرأة الريفية في العملية الإنتاجية	٢٠
الهدف التاسع:	
تفعيل دور النساء والتنظيمات النسوية في حياة	
التجمعات الريفية	٢١
الهدف العاشر:	
المساهمة في تسويق فائض الإنتاج الزراعي	٢٢
الهدف الحادي عشر	
تطوير قدرات مؤسسات التنمية الريفية القاعدية	٢٣
الهدف الثاني عشر:	
التعاون مع المؤسسات الأهلية والحكومية	
المحلية والعالمية	٢٤
التمويل:.....	٢٩
الممولون:.....	٣٠
التوجهات العامة لخطة عام ٢٠٠٢:.....	٣١
مقدمة:.....	٢
الأوضاع العامة في العام ٢٠٠١:.....	٣
١. الوضع السياسي:.....	٣
٢. الوضع الاقتصادي والاجتماعي:.....	٣
٣. وضع المؤسسات الأهلية:.....	٤
الإغاثة الزراعية عام ٢٠٠١:.....	٥
١. أهم الإنجازات المميزة عام ٢٠٠١:.....	٥
٢. تنفيذ الأنشطة:.....	٦
٣. العاملين والفروع:.....	٦
٤. تقييم المشاريع والأنشطة:.....	٦
٥. تطوير قدرات الكادر:.....	٧
٦. شبكة المنظمات الأهلية:.....	٧
٧. استجابة الإغاثة لوضع الطوارئ:.....	٧
٨. العمل التطوعي:.....	٩
٩. تراجع المساهمات المادية للمستفيدين:.....	٩
١٠. العلاقة مع السلطة:.....	١٠
١١. أهم المشاكل التي اعترضت العمل عام ٢٠٠١:.....	١١
الإنجازات على مستوى الأهداف:.....	١٣
الهدف الأول:	
تشجيع المزارعين على تطبيق أساليب وتقنيات	
زراعية مستدامة والترويج للمنتجات الزراعية الآمنة	١٣
الهدف الثاني:	
تفعيل دور المزارعين وحشدهم اتجاه قضاياهم.....	١٤
الهدف الثالث:	
توسيع كم ونوع البذور البلدية للخضار،	
والعناية بشجرة الزيتون	١٥
الهدف الرابع:	
خلق فرص عمل في مشاريع وبرامج لحماية	
وتوسيع الرقعة الزراعية	١٦

مقدمة

لم يكن عام ٢٠٠١ عادياً بالمقارنة بالأعوام السابقة، فقد بدأ العمل وهناك بعض الصعوبات في الوضع الاقتصادي والسياسي، حيث بدأت الانتفاضة الفلسطينية وبالتالي كانت الإغاثة قد هيأت نفسها لهذه المرحلة، واستفادت من تجربتها السابقة، واتخذت الإجراءات التي تكفل استعدادها للعب دور فعال في مرحلة انتفاضة الأقصى .

مع بداية العام، تم وضع الخطط التي تستجيب للوضع القائم، والتركيز على مشاريع الطوارئ التي تحقق توفير فرص العمل للعاطلين عن العمل، وتشجيع الإنتاج الغذائي على مستوى الأسرة، وكذلك توفير المياه اللازمة للشرب للإنسان والحيوانات وخاصة أن الأعوام السابقة الثلاث كانت أعوام جفاف، حاولت الإغاثة كذلك التسهيل على الناس للوصول والتواصل ما بين القرى نفسها، والقرى والمدن عبر فتح وترميم الطرق التوحيدية للتسهيل على المزارعين لشراء موادهم الزراعية اللازمة وتسويق إنتاجهم . وفي نفس الوقت محاولة التخفيف عن المزارعين اللذين خسروا حقولهم أو مزارعهم نتيجة تدميرها من قبل الجيش والمستوطنين الإسرائيليين، وذلك من خلال إعادة زراعة الأشجار واستصلاح الأرض وتوزيع الغذاء مقابل العمل . وبالمجمل العام نستطيع القول أن الإغاثة قد تميزت عام ٢٠٠١ عن الأعوام السابقة من حيث زيادة الميزانيات المخصصة للمشاريع، وزيادة عدد المستفيدين من النشاطات العامة والطارئة . وحرصت الإغاثة بشكل كبير على عملية التطوير الداخلي، والتركيز على تنظيم الفئات المستهدفة ضمن تجمعات أو تعاونيات، وإسناد لها دوراً مهماً في تنفيذ حوالي ٥٠٪ من مشاريعها .

لم يكن بمقدور الإغاثة الوصول إلى هذه النتائج سوى بفضل اللامركزية وانتشار الفروع وتوزيع العاملين على كافة المناطق والمحافظات، والتفاني في العمل للمتطوعين وأصدقاء الإغاثة الذين لعبوا دوراً أساسياً في هذه النجاحات .

لا نستطيع أن ننسى دور المؤسسات الصديقة والشريكة في التضامن من خلال الزيارات أو البيانات أو المواقف أو من خلال الدعم المالي الذي حصلنا عليه، والذي بدونه لم نكن قادرين على خدمة هذه الأعداد من المستفيدين، وبالوقت المناسب، ولم يبخل موظفو الإغاثة بأي جهد استطاعوا تقديمه من أجل تنفيذ العمل، والتأكد من نتائجه الإيجابية رغم الظروف الصعبة التي مروا بها من إغلاقات وصعوبة مواصلات والتعرض للخطر، فمنهم من جرح أو اعتقل أو لم يستطع العودة إلى بيته، أو أمضى الساعات في السير على الأقدام أو السكن في مناطق العمل .

إلى كل هؤلاء، نقدم الشكر والتقدير والعرفان، لهؤلاء المناضلين الأبطال، الذين استطاعوا أن يسجلوا صفحات ناصعة من العطاء والبناء والتفاني في العمل، ووضعوا الإغاثة في الريادة، وأصبحت رمزاً للعطاء والنموذج الناجح يقتدى به في عمل المؤسسات الأهلية الفلسطينية .

راوية الشوا
رئيس مجلس الأمناء

الأوضاع العامة في العام ٢٠٠١

٢٢٠ سجنًا كبيراً، مما يعيق التواصل الإنساني والاجتماعي والاقتصادي ويمنع تنقل البضائع وحتى المواد الأساسية، حيث استشهد ١٥ مواطناً على الحواجز جراء إعاقة وصولهم المستشفيات وولدت نساء على الحواجز وفقدت ٣ منهن مواليدهن.

٢. الوضع الاقتصادي والاجتماعي:

أشار مركز الإحصاء الفلسطيني في مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية الصادر في آب ٢٠٠١ بان ١٤٪، أي (٧٣٠٠٠) أسرة من مجمل الأسر فقدت مصدر دخلها بالكامل خلال انتفاضة الأقصى ضد الاحتلال الإسرائيلي، وان ٤٧٧٪ من الأسر الفلسطينية فقدت اكثر من نصف دخلها الذي كانت تحصل عليه قبل الانتفاضة، وقد أشار المسح أيضاً أن ٦٠٪ من الأسر تعيش تحت خط الفقر.

تعرض الاقتصاد الفلسطيني، المنهك أصلاً، إلى خسائر فادحة، تقدرها تقارير وزارة المالية الفلسطينية بسبعة مليارات دولار تقريباً، تشمل الخسائر الناجمة عن توقف قوى الإنتاج، والخسائر في الثروة الوطنية، وتلك الناجمة عن الأعباء الإضافية، علاوة على المبالغ المحتجزة لدى الجانب الإسرائيلي. خسائر القطاع الزراعي بلغت حوالي ٤٤٠ مليون دولار طبقاً لتقرير صادر عن وزارة الزراعة الفلسطينية، منها ١٣٥ مليون دولار كخسارة ترتبت على تجريف الأشجار والمحاصيل وتدمير المنشآت الزراعية، و ٥٠ مليون دولار نتيجة تدني أسعار المنتجات الزراعية و ١٩ مليون كخسائر في قطاعي الثروة الحيوانية والسمكية، ونحو ١٣٥ مليون دولار ناجمة عن توقف العمالة الفلسطينية في قطاع الزراعة، بالإضافة إلى الخسائر المترتبة على شل حركة النقل الزراعي وعائدات التسويق وارتفاع أسعار الأعلاف وخسائر قطاع الزيتون وتقدر جميعها بما يربو على ٤٥ مليون دولار. قائمة التدمير المنهجي والمخطط شملت ١٤٦ مخزناً زراعياً ونحو ٦٠ مزرعة لتربية الدواجن، و ١٨ حظيرة حيوانات، وقتل ما يزيد عن ١٤٠٠ رأس ماشية، هدم نحو ١٤٤ بئر مياه، هدم حوالي ٢٠٧ منازل تتبع للمزارعين، تجريف نحو ٣٢ ألف دون زراعي، توقف ١٢٥ ألف تدمير ٨٩ منشأة صناعية،

١. الوضع السياسي:

لم يشكل صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف إلى سدة الحكم مفاجأة لأحد، وكذلك الصمود البطولي للشعب الفلسطيني، ليس فقط من جهة قدرته على امتصاص الضربات الموجهة والمؤلمة، بل ومن جهة قدرته على التصدي لمحاولات حكومة شارون لتكريعه واستسلامه وإذعانه لشروط الاحتلال التي تتنافى وكافة المواثيق والأعراف الدولية.

آلة الحرب الإسرائيلية، مارست ولا تزال سياسة فصل عنصري وعرقي واضحة وجلية، مستخدمة كل الوسائل والأساليب، مستفيدة من الصمت العربي المخجل، وغطاء أميركي ظالم، وعجز أوروبي ودولي. آثار هذه السياسة تتمثل في عمليات القتل بدم بارد، تدمير البيوت، تجريف الأراضي، تخريب الحقول، قصف المنشآت والمباني، الحصار المتواصل والإغلاق المستمر، في أعمال القرصنة والترويع والإذلال أثناء المدهامات واحتلال المدن والمخيمات والقرى. لم يكن عام ٢٠٠١ استثناءً في تاريخ الفلسطينيين، لكنه يشكل شهادة دامغة موثقة بالصوت والصورة والأرقام، لإدانة الاحتلال الإسرائيلي ومحكمة قاداته كمجرمي حرب.

استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمعظم الأراضي الفلسطينية، واستمرار الحصار الشامل على جميع سكان محافظات غزة والضفة الغربية مع استمرار الهجمة الشرسة التي قادها الجيش الإسرائيلي على معظم المدن والقرى الفلسطينية ملحقه خسائر جسيمة في صفوف الأطفال والنساء والشيوخ والشباب الفلسطيني من جرحى وشهداء وخسائر وتراجع في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية من ضمنها استشهاد أكثر من ٩٥٠ شخص وجرح أكثر من ٢٤٠٠٠ فلسطيني من مختلف المحافظات، كما تم هدم جزئي أو كلي لأكثر من ٧٠٠٠ بيت و ١٠٨ منشأة آبار مياه وتدمير مئات الكيلومترات من الطرق.

ربما يعتبر أحد أكثر اوجه الإجراءات الإسرائيلية قسوة هو انتشار ١٤٠ حاجزاً عسكرياً محولة المناطق الفلسطينية إلى

تراجع الطاقة الإنتاجية في المصانع بنسبة ٤٠٪، ارتفاع نسبة الإعالة الاقتصادية إلى ٦٦ .

ساحقة من المنظمات استغرقت وقتاً طويلاً قبل أن تتمكن من إدخال التعديلات المطلوبة على برامجها وسياساتها وأساليب تدخلها، وفي نفس الوقت تعاني كثير من المؤسسات القاعدية مشاكل تمويلية أدى إما إلى تقليص نشاطاتها أو يهدد بتوقفها كلياً، ما لم تجد هذه المؤسسات الرعاية والاهتمام من المؤسسات الكبيرة.

وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في نهاية عام ٢٠٠١ حوالي ٢١٩ ألف، وذلك طبقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. نسبة الفقر وصلت إلى ٦٧٪ طبقاً لأقوال وزير العمل الفلسطيني، بينما يقدر البنك الدولي العجز الشهري في الخزانه العامة بحوالي ٦٨ مليون دولار، وأن التزامات السلطة الفلسطينية غير المسددة تزيد عن حجم الاستحقاقات الضريبية بحوالي ٥٠٪.

الأحداث كشفت أهمية التنسيق والتكامل والاندماج عبر شبكات لوائية وقطاعية تضم منظمات العمل الأهلي، بالإضافة إلى ضرورة إجراء الإصلاح الإداري والمؤسسي، والحاجة إلى تنوع مصادر التمويل وخاصة المصادر المحلية وتوسيع القاعدة الجماهيرية، والعمل بشكل لا مركزي.

لقد كشفت الانتفاضة الثانية مدى هشاشة وضع الاقتصاد الفلسطيني ومدى التشوهات الناجمة عن تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وعن غياب الرؤية والاستراتيجية والسياسات التنموية والاقتصادية، بالرغم من تراجع حجم المساعدات الخارجية المحدودة أصلاً، والمربطة بالتطورات السياسية، إلا أنها ساهمت في التخفيف من وطأة الاحتلال بالتعويض الجزئي عن الأضرار، كما ساهمت في تحسين الظروف المعيشية القاسية لفئات اجتماعية عديدة من السكان.

وأظهرت الأحداث الأخيرة أن إهمال المؤسسات الأهلية للعمل مع القاعدة الجماهيرية في المجال السياسي والأيدولوجي، ما زاد الفجوة التي بدأت بالاتساع في المجتمع الفلسطيني منذ عام ١٩٩٣، وتحويلها إلى متعهدين لتنفيذ مشاريع فقط.

وتشير العديد من الدراسات، إلى أنه مع تراجع أشكال التكافل الاجتماعي التقليدية، ومع تفاقم ظاهرة الفقر، برزت ظواهر جديدة كانتشار عمالة الأطفال على نطاق واسع وظاهرة التسول بين النساء والأطفال خاصة. بالمقابل، ثمة مبادرات إيجابية كثيرة على مستوى الأسر الفقيرة تهدف إلى مكافحة الفقر والتغلب عليه، تبدأ بتقنين وترشيد الإنفاق، وتنتهي بإدارة مشاريع صغيرة ناجحة.

تحاول بعض المؤسسات الأهلية ومن بينها الإغاثة الزراعية بمراجعة استراتيجيات عملها السابقة، وتحاول إيجاد حلول للمشاكل التي واجهتها سابقاً في مجال أهمية العمل مع القاعدة الجماهيرية بشكل أكبر من السابق، ووضع هذا الهدف هو الأول في مجال العمل.

إن تفعيل ومشاركة الجماهير في العملية التنموية هو من الأولويات كذلك، فبدون تنظيم الفئات المستهدفة وتحسينها بالأيدولوجيا المناسبة من ناحية نظرية وعملية لمبادئ المجتمع المدني سيمرّك نفس الفراغ السابق، والمؤسسات مدعوة في البداية لأن تطبق هذه المبادئ داخل هيكلاتها، لتكون قادرة على المطالبة بتطبيقها من قبل المؤسسات الأخرى سواء حكومية أو غير حكومية.

٣. وضع المؤسسات الأهلية:

تلعب منظمات العمل الأهلي دوراً ملحوظاً في تشجيع المبادرات ورعايتها، وتقديم الدعم المالي والفني لها، بالإضافة إلى برامج الطوارئ التي تديرها. كانت هذه المنظمات، شأنها في ذلك شأن المجتمع الفلسطيني برمتها، قد تعرضت إلى حالة انكشاف مع اندلاع الانتفاضة، تمثلت في عدم جاهزية الكثير منها للتعامل مع المستجدات بسرعة وبمرونة سواء على مستوى الخطط والبرامج أو على مستوى البنى والهياكل ومصادر التمويل، بعض هذه المنظمات واجه صعوبة بالغة في التكيف وبالتالي فشل في الاستمرار، غالبية

الإغاثة الزراعية عام ٢٠٠١

٤) بناء قاعدة لا بأس بها من المؤسسات الريفية التنموية والتعامل مع (٣٣١) مؤسسة، والتحصير للانطلاق نحو تجمع المؤسسات التنموية الريفية العاملة في الريف الفلسطيني.

٥) تفعيل دور شبكة NGOs، وتعظيم دورها المجتمعي وتطوير كوادرها.

٦) تنفيذ (٥) مشاريع للطوارئ أكثر مما كان مخططاً في عمل الإغاثة وبنجاح وفي المواعيد المناسبة، فقد تم تشغيل أكثر من (٢٥٠٠٠) يوم عمل للعاطلين عن العمل، وأكثر من (٢٠٠٠٠) يوم عمل بالتعاون مع مؤسسات أخرى.

٧) تفعيل دور الثلاث مراكز للتدريب، وإنجاح مشروع

١. أهم الإنجازات المميزة عام ٢٠٠١:

١) شق ٣٢٥ كم من الطرق الزراعية التي ساعدت الناس كثيراً في التخفيف من الحصار والتنقل والتواصل ما بين المناطق.

٢) ارتفاع عدد المتطوعين إل أكثر من (٧٠٠٠) متطوع، ورغبة متطوعين جدد للعمل، حيث يمكن استثمار وقتهم في مشاريع مجتمعية مفيدة في المستقبل.

٣) الاعتماد على حوالي (٦٠٪) في تنفيذ المشاريع على المؤسسات القاعدية والمتطوعين، والحفاظ على نفس عدد الموظفين تقريباً رغم مضاعفة ميزانيات المشاريع.



إن تراجع الاجتماعات المختلفة بين الفنيين من مختلف الفروع وبين العاملين والإدارة قد يترك آثار على مستوى المشاركة والتعلم في المؤسسة وقد يسبب أزمات وضغوطات نفسية عند بعض العاملين .

لقد استطاعت الإغاثة الزراعية من مضاعفة الميزانيات المخصصة للمشاريع ، واستطاعت أن تنفذ ذلك بنفس الكادر العامل رغم الصعوبات والمشاكل التي تعترض العمل خلال الانتفاضة ، وهذا قد يترك المجال واسعاً في المستقبل بتنفيذ نشاطات ومشاريع أكثر إذا خفت هذه الإجراءات ، وهذا يعني فعالية إدارية أفضل في المستقبل وبنفس المصاريف الإدارية .

٣. العاملين والفروع:

بلغ عدد العاملين في المؤسسة أثناء العام ١٣٠ موظف وفي نهاية العام ١٢٦ موظف منهم ٧٩ يعمل في الفروع المختلفة والباقي في مراكز عمل المؤسسة الرئيسية (القدس ، رام الله) ، حيث بلغت نسبة الإناث من الإجمالي ٣٧٪. بينما بلغت نسبة الإناث في المكاتب الرئيسية فقط حوالي ٤٤٪. وكانت نسبة غياب الموظفين عن العمل نتيجة الأحداث الجارية قليلة جداً بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى .

كما تم تحديث مكاتب الفروع العشرة وتزويدها بكمبيوترات وشبكها بالإنترنت وتدريب العاملين فيها وتخصيص موظف لمتابعة أنظمة المعلومات والسركرتيريا في معظم الفروع ، وكذلك تخصيص موظف مركزي لتطوير شبكة الكمبيوتر واعمال الصيانة وتدريب الموظفين المركزيين حول برامج الكمبيوتر المختلفة وشبك جميع العاملين بالإنترنت و E.mail وكذلك مراكز التدريب من خلال lease line ، وتم تشغيل ٥ موظفين من معاقى الانتفاضة لهذا العمل بالتعاون مع مشروع تشغيل معاقى الانتفاضة ، وأعطيت الفروع صلاحيات أكثر ، وتم الصرف لبعض المشاريع من خلال التحويل مباشرة لحساب الفرع . وقد تم التعامل مع الفرع كفريق عمل وليس بشكل فردي ، وتم تحديد صلاحيات الدوائر الفنية من التدخل في شؤون الفروع .

٤. تقييم المشاريع والأنشطة :

تنفيذ أربعة تقييمات مركزية لمشاريع الطوارئ، الإرشاد الحيواني ، ومشروع حملة الجبنة ، مشروع محطات التنقية ،

التعليم العالي في التنمية الريفية مع جامعة القدس وبرنامج المهندسين الزراعيين حديثي التخرج .

٨) النجاح في الاعتماد على النفس ودون مساعدات من الخارج في تأسيس وتقوية (٥٤) من تجمعات التوفير والتسليف النسائية .

٩) التقدم بمشاريع المياه والتسويق والحديقة المنزلية والبذور والبيئة بشكل نوعي وكمي عن السابق .

١٠) تدريب لحوالي (٨٠) من القادة الريفيين من رجال ونساء ولعبهم دوراً مهماً في حل مشاكلهم والضغط والمناصرة .

١١) المحافظة على علاقات واسعة وتنسيقية مع أكثر من (٣٥٠) من المؤسسات المحلية والإقليمية والعالمية .

١٢) زيادة الثقة المجتمعية والمؤسسية والحكومية في دور الإغاثة الوطني والتنموي وخاصة خلال الانتفاضة .

١٣) علاقات جيدة مع حوالي (٢٠) من المؤسسات الحكومية وخاصة وزارة الزراعة الفلسطينية .

١٤) لقد بلغت حالات الاستفادة من النساء ١٠٣٠٠٩ مستفيدة ومن الرجال ٦٤٣٦٣ مستفيد ما مجموعه ١٦٧٣٧٣ مستفيد بصورة مباشرة . اما المستفيدين بصورة غير مباشرة فقد بلغوا حوالي ضعف هذا العدد . وبلغت عدد العائلات المستفيدة حوالي ٤٠٠٠٠ عائلة . حيث بلغ عدد المستفيدين من الرجال ٣٨٥٪ والنساء ٦١٥٪ .

٢. تنفيذ الأنشطة:

عاشت الإغاثة الزراعية في عام ٢٠٠١ بصورة غير اعتيادية ، حيث الاغلاقات والحواجز العسكرية الإسرائيلية وإرهاب الجيش الإسرائيلي للأبرياء في المدن والقرى والريف وعلى الشوارع الرئيسية أعاق حركة العاملين بين المدن والى بعض القرى المستهدفة أحيانا ، إلا أن نظام عمل المؤسسة اللامركزي والمعتمد على ١٠ فروع وعطاء اكثر من ٧٠٠٠ متطوع ، والعمل من خلال أكثر من (٢٠٠) جمعية ومؤسسة محلية أتاح تنفيذ معظم الأنشطة والبرامج بكفاءة وفعالية .

لمتابعة أنشطة الشبكة وتطورات الوضع العام بالإضافة إلى عقد ٤ لقاءات للهيئة العامة، وكذلك متابعة للمشاريع المركزية التي تشرف عليها الشبكة. وقد خصصت الاغاثة كل من نائبي المدير العام في الضفة وفي قطاع غزة وكذلك مشاركة حوالي ٥ موظفين آخرين بعمل جزئي من وقتهم بهدف انجاح عملها.

طورت الشبكة لقاءاتها التنسيقية والضاغطة على المستوى الدولي والإقليمي فقد نظمت سلسلة لقاءات مع مندوبين المؤسسات الدولية وغير الحكومية ووكالات التنمية المختلفة وممثلي البعثات الدبلوماسية في فلسطين، حيث تأتي هذه اللقاءات في إطار السياسة التي تنتهجها الشبكة والتي تتمثل باطلاع المجتمع الدولي على أنشطة الشبكة وموقف مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني إزاء القضايا الوطنية والداخلية والتنمية المختلفة.

أطلقت الشبكة حملة شعبية دولية لحماية الشعب الفلسطيني في شهر حزيران وذلك تعبيراً عن رفض الفيتو الأمريكي لإرسال مراقبين دوليين إلى فلسطين، حيث تهدف الحملات الشعبية إلى نشر حقائق ما يجري من قمع إسرائيلي واحتلال من خلال شهود عيان إلى أوروبا وأمريكا لاستقطاب رأي عالمي شعبي داعم ومناصر للقضية الفلسطينية كما تهدف الحملة ردع العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين بكافة أشكالها أو أعاققتها قدر الإمكان.

نظمت عدة حملات شعبية زار خلالها أكثر من ٢٠٠٠ متطوع ومناصر للقضية الفلسطينية معظم المدن والقرى وخاصة الأكثر تعرضاً للاعتداءات الإسرائيلية وساهم جزء منهم في إزالة بعض الحواجز العسكرية وشكلوا أحياناً حواجزاً بشرية أمام الدبابات الإسرائيلية لوقف تقدمها باتجاه المواطنين الفلسطينيين وكشف الممارسات التعسفية وفضح السياسات الاحتلالية.

كما تقوم الاغاثة بالمسؤولية عن المرصد الفلسطيني لمقاطعة متوجات المستوطنات بتكليف من الشبكة والذي حقق كثير من الانجازات في هذا المجال.

٧. استجابة الإغاثة لوضع الطوارئ:

منذ بداية الانتفاضة بدأت الإدارة بعقد اجتماعات لنقاش

مشروع الغذاء من أجل العمل، ونقاش توصيات التقييمات بحضور المستشارين والمعنيين بالتقييم، حيث قامت الدوائر المعنية بوضع خطط عمل تشغيلية لتحقيق توصيات فريق التقييم الذي قام بمتابعة العمل لاحقاً، كما جرت دراسة عن أوضاع المؤسسات القاعدية وحاجاتها، ودراسة عن الإرشاد الزراعي عند المزارعين والمعرفة المتوارثة.

كما قامت الدوائر الفنية بعقد ورش عمل بمشاركة جميع المعنيين لنقاش وتطوير إجراءات العمل في أدلة البرامج والمشاريع، وتم تعديل جزء منها أما بالحذف أو بالدمج أو بالاستبدال وذلك بهدف تحسين كفاءة الأدلة، تلا ذلك القيام بـ ٤١ زيارة ميدانية للتدقيق الداخلي على تنفيذ الأنشطة والبرامج ومدى التقيد بالإجراءات المنصوص عليها بالأدلة خاصة مشاريع الطوارئ تلاها قيام خبير خارجي بالتدقيق على منطقة رام الله ولا زالت الإغاثة تحتفظ بشهادة الجودة (ISO 9002).

٥. تطوير قدرات الكادر:

الاستمرار في استكمال برنامج الدراسات الجامعية المتوسطة والعليا للعاملين في المؤسسة بمشاركة ٣٠ موظف يتوقع بدء تخريج بعض منهم في العام القادم علماً بأن نسبة النساء الملتحقات في البرنامج بلغت ٥٠٪، وقد كان لهذه البرامج أهمية كبيرة في تطوير كفاءة العاملين وأدائهم على أرض الواقع.

مشاركة ٤١ موظف في ٢١٠ يوم تدريبي داخل الإغاثة الزراعية وخارجها في مجالات فنية وإدارية مختلفة وذات علاقة مباشرة بخطة تطوير الكادر، ركزت معظم الورش على رفع القدرات في مجال الاتصال والقيادة، وأدت إلى تبادل المعلومات ما بين الإغاثة وهذه المؤسسات. هذا بالإضافة على تبادل الخبرات والمعلومات داخل الإغاثة من خلال الزيارات التبادلية والاجتماعية الدورية وورش العمل والمحاضرات، والتي لم تكن بنفس الوتيرة المخططة.

٦. شبكة المنظمات الأهلية:

لا زالت الإغاثة الزراعية تستضيف شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في مقرها الرئيسي في رام الله، وتتابع أعمالها التنفيذية فقد عقدت أكثر من ٤٧ اجتماعاً للجنة التنسيقية

التقييم أيضا بتقيد العاملين في الميدان والمتطوعين باختيار المستفيدين بناءً على المعايير المنصوص عليها في أدلة العمل .

بعض الأنشطة التي نفذتها الإغاثة الزراعية في السنوات السابقة برزت أهميتها في الانتفاضة الحالية . أهم الإنجازات كانت ما يلي :

١ . شق ٥٦٠ كم طرق توحيدية تربط ٤٠٠ تجمع سكاني خلال السبعة سنوات الماضية لعبت دور مميز تكلم عنه معظم الفلسطينيين في الضفة وغزة وخاصة عندما شكلت هذه الطرق في كثير من الأحيان الملاذ الوحيد للمواصلات .

٢ . استصلاح ١٣٢٦٥ دونم عبر السبعة سنوات الماضية شكل فرصة عمل دائمة وزاد دخل اكثر من ١٣٠٠ أسرة ريفية من خلال بدء الإنتاج الزراعي لمعظم هذه الأراضي التي تم استصلاحها .

الخطوط العريضة لبرامج الطوارئ التي سنتفدها، آخذين بعين الاعتبار قدرات الإغاثة وخبراتها السابقة وحاجات المزارعين والنساء في الريف الفلسطيني . فقد انتهت الإغاثة من تنفيذ خمسة مشاريع نتج عنها توفير ما يزيد على ٢٥٠٠٠ يوم عمل للذين فقدوا عملهم بالإضافة إلى توفير اكثر من ٢٣٦٦٨٠ م^٣ من المياه من خلال أنشطة الحصاد المائي المختلفة التي نفذت في المشروع وشق وتأهيل ٣٢٥ كم من الطرق الزراعية معظمها توحيدية واستصلاح وزراعة ١٨٢٩ دونم بالإضافة إلى توزيع عشرات الألوف من الشتال والبذار على النساء ومشاريع الحدائق المنزلية وتصنيع كميات كبيرة من المنتجات الزراعية وتسويق (١١٩) طن من المنتجات الزراعية .

أشارت التقييمات التي قام بها فريق مختص من داخل الإغاثة وبتكليف مباشر من المدير العام إلى ، فائدة هذه المشاريع للمستفيدين منها بشكل عام ، حيث حافظت على الأسعار لبعض المنتجات (الزيت ، الجبنة) وساهمت في خلق فرص عمل مباشرة وفرص عمل غير مباشرة للمزارعين والنساء أشار



وأصبحوا يشكلون قاعدة بشرية قادرة على تنفيذ ومتابعة مشاريع تقدر بثلاث أضعاف ما قامت به الإغاثة سابقاً .

ومن أجل ذلك عقدت دورة شارك فيها حوالي ٥٠ متطوعاً من مختلف المناطق، ودورات تدريبية في ٨ مناطق للتحضير لبرامج تطوعية للشباب، واستيعاب عدد أكبر من مخيمات المتطوعين من الخارج، ودراسة كيفية رفع كفاءة المتطوعين والاعتماد عليهم أكثر في المساعدة والإشراف وتنفيذ النشاطات، ونتوقع أن تتفجر طاقات هائلة مهمة وغير معتنى بها داخل المجتمع الفلسطيني في المستقبل .

العمل التطوعي في الإغاثة خلال الأعوام الثلاثة السابقة

النشاط	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
مجموع أيام العمل التطوعي لدى العاملين	١٧١٢	٢١٠٠	٢٥٢٠
مجموع أيام العمل التطوعي لدى المتطوعين*	٢٤٢٠٠	٣٧٩٩٠	٤٣٨٣٥
نسبة النشاطات المنفذة من خلال المتطوعين	٪٤٤	٪٥٤	٪٦٠
عدد المتطوعين من الرجال	١١٧٨	٣٢٧٦	٣٨٣٠
عدد المتطوعين من النساء	٨٧٢	٣٢٠٠	٣٩١٠
عدد المتطوعين من المهنيين	٣١٥	٣٨٥	٨٠٥

* عدد تقريبي

٩. تراجع المساهمات المادية للمستفيدين:

استطاعت الإغاثة في آخر خمس سنوات من زيادة مساهمة المستفيدين في تمويل مشاريع التنمية التي تقوم بها، فقد تراوحت هذه النسب ما بين ٢٥٪ في بعض المشاريع الخدمائية كالإرشاد والتدريب إلى ١٠٠٪ في مشاريع التوفير والإقراض .

ولكن بسبب ظروف الانتفاضة وتراجع دخل المزارعين، فإن هناك عدداً منهم لم يستطع دفع ما يترتب عليه من مساهمات حسب أدلة العمل المعمول بها سابقاً، وقد أثر هذا كثيراً على مشاريع استصلاح الأراضي والطرق الزراعية، التي انخفضت فيها المساهمة من ٥٠٪ من الكاش إلى ٢٥٪، وفي بعض المرات إلى الصفر . وانخفضت توفيرات جمعيات التوفير والتسليف من النساء من ٢٠ شيكل أسبوعياً إلى ١٠ شيكل، وفي بعض الحالات توقفت النساء عن التوفير . وكذلك هو الحال في المشاريع الأخرى كالمياه والاقتصاد المنزلي .

٣ . كما لعبت مشاريع الحصاد المائي دور مهم في زيادة الإنتاج الزراعي أو توفير مياه في بعض القرى المحاصرة حيث بلغ مجمل الأمطار المكعبة من المياه التي جمعت خلال الثلاثة سنوات الماضية ٤٩٢٠٧٦ م٣ خدمت ١٢٤٨ أسرة ريفية و ٤١٩٨ دونم من الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى مساهمتها في التخفيف من مواسم الجفاف لشرب الناس والحيوانات .

٤ . لقد كانت مشاريع الاقتصاد المنزلي من خلال زراعة الحديقة المنزلية وتربية الحيوانات البيئية كالدواجن والأغنام والأبقار والأرانب أهمية كبيرة في تغطية حاجة الأسر من المواد الغذائية الأساسية وخاصة الأطفال . وهناك إقبال شديد من المستفيدين على هذه المشاريع لما تحققة من نتائج إيجابية على أمنهم الغذائي الأسري .

٨. العمل التطوعي:

أهم ما يميز الإغاثة الأعمال الطوعية التي يقوم بها الأفراد العاملين عن طيب خاطر، وما تقدمه للجان التطوعية الشريكة من ساعات عمل تطوعية في

تنفيذ ومتابعة المشاريع، ويعتبر العمل الطوعي الركيزة الأساسية في مشاركة ومساهمة الفئات المستهدفة في تنفيذ مشاريعها، لذا يحظى هذا الموضوع على اهتمام خاص من قبل الإغاثة الزراعية .

فعلى صعيد كادر الإغاثة يعمل العاملون عدداً من الساعات اليومية تناسب وضرورات انتهاء العمل المطلوب غير مقيدين بمواعيد الانصراف وأيام العطل الرسمية، وقد قدر عدد ساعات العمل الإضافية عام ٢٠٠١ يوم عمل وهو ما يعادل ١٢٪ من العمل المدفوع في الإغاثة .

وعلى صعيد العمل الطوعي لدى الفئات المستهدفة، فقد بلغ مجموع ما تم تقديمه عن ساعات عمل ما يعادل عمل ١٨٠ موظف من موظفي الإغاثة لعام ٢٠٠١، أي ما يوازي نصف مليون دولار أمريكي، على اعتبار ١٠ دولار لكل يوم عمل فقط، وشمل ذلك ساعات عمل تدريبية وتنفيذ ومتابعة نشاطات المشاريع، الأمر الذي أدى إلى اكتساب خبرات إدارية وفنية وزيادة وعي المتطوعين جعلتهم أكثر تفهماً لواقعهم ومشاكلهم وكيفية التغلب على المشاكل والصعاب،

العام كالطرق الزراعية وخزانات المياه المعدنية الكبيرة . وسوف تركز الإغاثة خلال عام ٢٠٠٢ على بناء هذه التجربة بخطة تجريبية اعتماداً على التجربة في أحد القرى التي كانت ناجحة جداً .

هناك فرصة جيدة لزيادة مساهمات المزارعين والنساء من خلال تنفيذ المشاريع التي تدر عليهم دخلاً مثل خصم ٢٪ من نسبة الضريبة ١٧٪ الإضافية التي يتم استردادها، وكذلك من خلال خصم نسبة من المشتريات الجماعية والتي توفر على المزارعين من ١٠٪ - ٣٠٪ في بعض المرات، وكذلك هو الحال لمشاريع التسويق الجماعي، نتوقع أن تشكل هذه المشاريع فرصة جيدة لتغطية المصاريف الجارية ورفع مساهمات الفئات المستهدفة .

١٠. العلاقة مع السلطة:

لقد وحدت الانتفاضة جميع فئات الشعب الفلسطيني في معركته ضد الاحتلال الإسرائيلي، والقمع اللوجستي للجيش

لكن من الملاحظ أن مساهمة الفئات المستهدفة في العمل التطوعي والعيني قد زادت بشكل ملحوظ، فقد زادت أعداد المتطوعين وخاصة العاطلين عن العمل من الشباب والمهنيين، والذين على استعداد لبذل جهود كبيرة للمساعدة في حل المشاكل الحالية، والمساعدة في تنفيذ النشاطات .

تري الإغاثة أن موضوع المحافظة على المساهمات من الفئات المستهدفة هي ضرورة تنمية ويجب عدم إغفالها من قبل كافة المؤسسات وخاصة وأن الفترة الأخيرة تشهد كثيراً من المشاريع الطارئة والتي لا تستدعي مساهمات من المستفيدين، مما قد يسبب خللاً لعمل المؤسسات الفلسطينية في المستقبل من خلال تعود الفئات المستهدفة على عدم المساهمة كما كان دارجاً قبل عشر سنوات .

هناك فرص جديدة أخذت الإغاثة في فحصها وهي تتمحور في جمع التبرعات وأموال الزكاة من القادرين على الدفع واستغلال هذه الأموال كمساهمات في المشاريع لمساعدة العائلات الفقيرة، أو المساهمة في تنفيذ المشاريع ذات النفع



والمستوطنات .

ولكن المشاكل الكبيرة ما زالت تعترض العمل مع وزارة العمل والتي يفترض أن تقوم بترخيص التعاونيات الزراعية فيها حسب قانون التعاون الفلسطيني بحجج غير واقعية، وتختلق الأعداء، وتضع العراقيل أمام ترخيص تعاونيات التوفير والتسليف رغم مرور سنتين على تقديم وقبول أوراقها، وكذلك الحال مع تعاونيات المزارعين التخصصية. ستواصل الإغاثة نضالها وستستخدم كافة الأساليب القانونية والشرعية لنيل هؤلاء المزارعين لحقهم في التنظيم والترخيص .

أما بخصوص المجلس التشريعي، فقد توثقت العلاقة أكثر من السابق وخاصة من خلال إدراج قانون الزراعة الفلسطيني الذي أقر بالقراءة الأولى وذلك بالمشاركة الفعالة وقيادة عملية مساهمة المزارعين والمؤسسات والقطاع الخاص في النقاشات، وتعديل بعض البنود، وتم إجراء ورشات العمل العديدة، وما زالت النشاطات مستمرة لغاية الآن، ونتوقع أن يتم إقرار قانون زراعي جيد .

١١. أهم المشاكل التي اعترضت العمل عام ٢٠٠١:

١ . الفجوة في المعلومات والخبرات اتسعت ما بين المناطق نفسها وما بين المناطق والمركز، وخاصة مع قطاع غزة، حيث لم نستطع زيارتهم أو زيارتنا من مدة سنتين على الأقل .

٢ . مساهمة الفئات المستهدفة قلت من ٥٠٪ كمعدل إلى أقل من ٢٥٪، ووجود مشاريع طوارئ بدون مساهمات، مما قد يعود الناس على ذلك، ويتطلب جهداً وزمناً لتحسين ذلك مستقبلاً .

٣ . ارتفاع مصاريف المواصلات من ٣-٥ أضعاف، وعدم القدرة على استخدام السيارات الخاصة، أو عدم توفر المواصلات في بعض المرات مما يؤثر على التكاليف وسرعة التنفيذ .

٤ . إلغاء دوام الخمس أيام بسبب الظروف واستبداله بدوام أيام، مما زاد الأعباء على الموظفين وأرجعهم إلى موضوع الإرهاق الجسدي خاصة في هذه الظروف الصعبة .

٥ . عدم القدرة من حضور الاجتماعات المركزية والجماعية

ولذا فإن كثير من الصراعات والخلافات التي كانت تطفو على السطح في العلاقة ما بين المؤسسات الأهلية والسلطة الفلسطينية قد خفت بشكل كبير . فخلال الانتفاضة تم تشكيل لجان الطوارئ التي شاركت بها المؤسسات الأهلية والحكومية على حد سواء، وأصبح التنسيق في وضع الأولويات للمشاريع والتنفيذ أفضل من السابق، وكذلك أصبح التعاون في تنفيذ المشاريع بشكل مشترك سواءً الغذائية أو الخدمائية أو الصحية . وكذلك هو الحال بالنسبة للمعركة الإعلامية مع الاحتلال، وحملة الحماية الشعبية التي قادتها شبكة NGOs، والتي لعبت الإغاثة الزراعية دوراً أساسياً باعتبارها المستضيف للشبكة والمشرف على نشاطاتها، وكذلك بحكم اتساع شبكة علاقات الإغاثة في المناطق والتجمعات .

فعلى مستوى العمل مع وزارة الزراعة الفلسطينية أصبح التنسيق في أفضل مراحله، وتم تنفيذ النشاطات إما بشكل مشترك أو قامت الإغاثة بتنفيذ بعض المشاريع لوزارة الزراعة، مثل مشاريع استصلاح الأراضي من خلال UNDP، وكذلك مشروع ACDI. VOCA، أو من خلال تنفيذ مشروع شق الطرق مع البنك الإسلامي ونشاطات أخرى .

وأصبحت النقاشات الدائرة ما بين وزارة الزراعة والمؤسسات الأهلية أكثر واقعية بخصوص تكامل وتنسيق الأدوار، حيث أصبحت الوزارة أكثر قناعة بأن تنفيذ المشاريع يجب أن يكون من خلال NGOs لعلاقتها وقربها أكثر من الجماهير، وتركيز الوزارة على دورها في رسم السياسات والاستراتيجيات، ووضع أولويات العمل الزراعي، وتطبيق ورعاية وتنفيذ الاتفاقيات الخارجية والأنظمة والقوانين وبناء البنية التحتية . أما بخصوص العلاقة مع الوزارات الأخرى فاتجهت نفس الاتجاه مثل وزارة التعاون الدولي والأشغال العامة والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية ووزارة NGOs .

وفي نفس الوقت ما زالت كثير من القضايا العالقة مع وزارات أخرى مثل الداخلية، فقد حصلت الإغاثة على التسجيل اللازم لعملها، مع أن بعض المؤسسات ما زالت لم تحل مشاكلها لغاية الآن .

٩ . عدم المقدرة على تخليص بعض الموظفين الغير منتجين أو الذين تنتهي عقود عملهم على المشاريع بسبب كبر حجم عائلاتهم ، وعدم وجود مصادر أخرى للعمل أو الدخل ، مما تسبب في عدم جلب دماء جديدة بدلاً منهم للمؤسسة .

١٠ . عدم توفر بعض المهنيين اللازمين للعمل نتيجة الطلب العالي عليهم ، وخاصة في موضوع المحاسبة والإدارة ، وكتابة التقارير وتحضير المشاريع وبعض المواضيع الفنية .

الدورية والتي تعالج القضايا العامة كالتهيئة والسياسات ، وإلغاء دورات التدريب وورش العمل مما يؤثر على تطور الكادر ككل .

٦ . صعوبة العمل للنساء في الإغاثة وخاصة مع الأطفال نتيجة التأخر في الدوام ، والالتزام بمواعيد الحضانات أو المدارس ، وبالتالي عدم المقدرة على الخروج إلى الميدان في بعض المرات .

٧ . كثرة الإحباط نتيجة الوضع القائم لوجود مشاكل اقتصادية أو أمنية أو صحية للأقارب أو الجيران ، والتأثر بالأخبار والإعلام حول الأحداث .

٨ . تنافس المؤسسات على الموظفين ، ودفع المؤسسات الأجنبية لرواتب عالية ربما تكون ضعف الرواتب التي تدفع في الإغاثة ، مما تسبب في فقدان حوالي ٥ موظفين مما ترك فراغاً في العمل .



الإنجازات على مستوى الأهداف

لأول مرة تقوم الإغاثة بالتقرير عن الإنجازات على مستوى الأهداف ومؤشرات تحقيقها، في حين وضعت الإنجازات على مستوى المخرجات في الجداول الملحقة، وقد تمكنا من ذلك بعد نجاحنا في ربط الأهداف بالمؤشرات في خطط عملنا، وهذا يعتبر تطوراً نوعياً في تسهيل التحقق من الأهداف بواسطة وجود مؤشرات واضحة ومعروفة وقابلة للقياس.

نأمل أن تكون طريقة إعداد هذا التقرير أوضح للقارئ والباحث والمهتم بعمل الإغاثة الزراعية عن السابق وخاصة بعد أن تم إختصار أو دمج بعض الأهداف مع بعضها لتصل إلى ١٢ هدفاً فقط.

الهدف الأول: تشجيع المزارعين على تطبيق أساليب وتقنيات زراعية مستدامة والترويج للمنتجات الزراعية الآمنة.

للاعتداع على المدخلات محلية المنشأ وزيادة إنتاج الأسرة. في دراسة حقلية قارنت بين أساليب الزراعة التي تعتمد مدخلات خارجية (الكيمائيات) والزراعة قليلة المدخلات أظهرت أن زراعة دون بدورة في البيوت المحمية تكلف حوالي \$٤٠٠٠ بينما في حال تبني برنامج زراعة بالاعتماد على مدخلات بديلة للكيمائيات تكلف نفس الزراعة حوالي \$٢٦٠٠.

بعد أن قامت الإغاثة الزراعية بتشجيع المزارعين على ممارسة الزراعة العضوية أو الغير مستخدم بها كيمائيات، دعم مرشدي الإغاثة في المحافظات توجه تسويق المنتجات العضوية والريفية في أسواق محلية حيث لعب معرض تسويق المنتجات العضوية والنسوية في الخليل ودكان طولكرم وجنين دور مهم في تسويق منتجات المزارعين العضويين ومنتجات الأندية النسوية بالإضافة إلى ترويج وبيع البذار البلدية المحسنة، وبالرغم من عدم تقييم التجربة حتى الآن، إلا أن المؤشرات الأولية تشير إلى تزايد رواد المعارض والطلب على البضائع يزيد بشكل سريع.



أن تجاوب المزارعين مع برنامج المكافحة المتكاملة بصورة افضل من الزراعة العضوية ناتج عن ضعف القدرات المحلية على مستوى الإنتاج والترويج والتسويق خاصة على مستوى السياسات أو البرامج أو الخبرات اللازم لتطوير الزراعة العضوية إلا أن توجه الزراعة المستدامة لا زال يشكل حاجة للمزارعين على مستوى محلي أو وطني وخاصة في ظل سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية واستمرار الاغلاقات والمضايقات سواءً لتتقل الأفراد أو البضائع مما يزيد الحاجة

المؤشر	المخطط له	المنجز	النسبة %	ملاحظات/ تبرير
عدد المزارعين الذين يمارسون الزراعة العضوية واللذين يطبقون المكافحة المتكاملة	١٢٠	١١٠	٩١	حيث بلغ معدل المساحة المزروعة للمزارع الواحد ٤ر٥ دونم ومعدل الكمبوست المضاف لكل دونم حوالي ١ر٣ م تم تصنيعها محلياً من مخلفات المزارع النباتية والحيوانية
عدد وحجم التطبيقات الزراعية المدخلة (التطبيقات البيئية البديلة للكيميائيات ومدى انتشارها)	١٠	١٢	١٢٠	المصائد اللونية، الزراعة تحت الشاش، التعقيم الشمسي، الزراعة المتداخلة، النباتات المنفرة للحشرات، نباتات جاذبة للحشرات النافعة هي أهم التقنيات التي استخدمت للحد من استخدام الكيماويات بالإضافة إلى إدخال ٩ مبيدات بيولوجية وعضوية في المزارع المختلفة
مساحة الأراضي التي تطبق فيها الزراعة العضوية والمكافحة المتكاملة	٣٠٠	٤٩٤	١٦٤	الزيادة في مساحة الأراضي نتجت عن تحويل بعض الجمعيات الزراعية إلى تطبيق نمط الزراعة العضوية
عدد النقاط التي تباع المنتجات الآمنة	٦	٧	١١٦	تركز البيع في محلات السوبر ماركت ومحلات بيع الخضار ومعارض خاصة لبيع المنتجات الريفية أو العضوية

الهدف الثاني: تفعيل دور المزارعين وحشدهم اتجاه قضاياهم.

لمنعت الإغاثة بدعم ومشاركة من جمعيات وقيادات بعض المزارعين والقياديين وتنمية العمل التطوعي دعمت تحقيق الهدف كما أن مجموع الورش والنقاشات الداخلية شكلت قناعة وتوجه عند جميع العاملين لتعزيز دور القيادات والتجمعات الريفية في التنمية وخاصة في ظل تطور استراتيجية الإغاثة للعام القادم . وقد بلغ عدد القياديين المدربين ٨٧ مزارعا .

لعبت الإغاثة بدعم ومشاركة من جمعيات وقيادات بعض المزارعين دور مهم في بعض القضايا الزراعية العامة والخاص لبعض القطاعات، فكان هناك مشاركة لنقاشات القانون الزراعي واقتراح تعديلات لاقت بعض منها تجاوب المجلس التشريعي ووزارة الزراعة، ولا يزال العمل جارياً على نقاش نقاط أخرى في كافة المحافظات، كما قامت بعض التجمعات الزراعية بلعب دور مهم في عمليات التسويق والترويج لمنتجاتهم كما هو الحال عند مزارعي النخل والعنب في الأغوار، ومقاطعة إنتاج المستوطنات عبر المرصد الفلسطيني، وتم العمل على إقناع عدد أكبر من المزارعين لاسترداد ضريبة آل ١٧٪، والتصدي لسياسة الاحتلال الهادفة إلى تدمير القطاع الزراعي، ومنع المزارعين من الوصول إلى مزارعهم .

بالرغم من ضعف عدد الأنشطة المباشرة المندرجة في إطار الهدف إلا أن استراتيجية تنفيذ البرامج والأنشطة التي تقوم بها الإغاثة في كافة المشاريع بالعمل مع أندية تجمعات

الهدف الثالث: توسيع كم ونوع البذور البلدية للخضار، والعناية بشجرة الزيتون.

الذي يستهدف المحافظة على الجينات النباتية للأصناف الفلسطينية المحلية، وفي نفس الوقت يحقق حاجة المزارعين الصغار في أصناف مقاومة للجفاف وملائمة للظروف المناخية المحلية وأذواق المستهلكين وتكلفة منخفضة .

أما بخصوص زراعة الزيتون والتي تعتبر الزراعة الأهم في الاقتصاد الفلسطيني من حيث المساحة والإنتاجية وخاصة في الضفة الغربية . ومن هذا المنطلق تم وضع خطة لإعادة تفعيل دور المزارعين في الحفاظ على شجرة الزيتون، ورفع إنتاجيتها وذلك من خلال عدة أنشطة وممارسات والتي تركز على التقليم والتقليل من استخدام الكيماويات وعمل المشاهدات الحقلية عند المزارعين .

بدأت الإغاثة الزراعية بمشروع تطوير البذار المحلية من حوالي (٧) سنوات، واليوم أصبح هذا المشروع من ضمن النشاطات الفعالة وذات النتائج الإيجابية على مجمل عمل الإغاثة، وخاصة عند الحديث عن المزارعين الصغار الذين يزرعون في المناطق البعيدة، أو على مستوى زراعة الحدائق المنزلية للنساء المحتاجات .

وقد نجحت الإغاثة في تراكم خبراتها عبر السنوات في هذا المجال من ناحية تطوير نوعية البذور التي يحتاجها المزارعون وكمياتها ومواعيد زراعتها، والأهم من ذلك، هو ملاءمتها للظروف المحيطة والتي في العادة هي قاسية ولا تنجح بها البذور المهجنة من الشركات العالمية ذات الأسعار العالية، أو تعطي ربحية أقل . ويعتبر هذا المشروع الوحيد في فلسطين

المؤشر	المخطط له	المنجز	النسبة %	ملاحظات/ تبرير
نوع وكم البذور المحسنة المنتجة	١٨٠ كغم من ٢١ صنف	١٦٠ كغم من ٢١ صنف	٨٨	شهد البرنامج دخول مناطق وأصناف جديدة خاصة منطقة جنين وأصناف الطيخ البلدي
الزيادة في مساحة الأراضي المزروعة في البذار البلدية المحسنة دونم	٤٠٠ دونم	٦٢٥ دونم و ٧٤٥ مستفيد	١٥٦	دمج جزء من البرنامج مع أنشطة مشاريع الطوارئ خاصة في مجال تشجيع الحدائق المنزلية للنساء
كمية ونوعية الأصناف الجاري العمل عليها بهدف التحسين	٢٠ كغم من ٩ أصناف	٤٠ كغم من ٨ أصناف	٢٠٠	بسبب دخول مناطق جديدة وقناعة المزارعين العالية في الموضوع وخبرة المرشدين المتراكمة في مجال تحسين البذار
مدى رضا المزارعين عن البذور البلدية %	٨٠ %	٧٠-٩٠ %	١٠٠	تم تقدير رضا المزارعين من خلال الاجتماعات والنقاشات والزيارات الميدانية من قبل منسقة ومرشدي المشروع
عدد مزارعي الزيتون الذين قلموا حقولهم من المشترين في الانشطة %	٤٠ %	٢٢	٥٥	لم يتم التمكن من الوصول الى كافة المزارعين والعمل معهم بسبب الاوضاع
عدد مزارعي الزيتون الذين استخدموا السماد الطبيعي من المشاركين في النشاطات %	٤٠ %	٢٠	٥٥	

الهدف الرابع: خلق فرص عمل في مشاريع وبرامج لحماية وتوسيع الرقعة الزراعية.

الأمطار، وشق الطرق الزراعية التي توصل لهذه الأراضي وتسهل نقل مستلزمات الإنتاج الزراعي والتسويق، والتي تميزت بها بشكل كبير.

وبسبب الظروف القائمة، فقد تضاعفت الإنجازات أكثر من المخطط لها بكثير، وما زالت هذه المشاريع ذات الأولوية والنجاح الأكبر في تحقيق الأهداف الخاصة بتشغيل العاطلين عن العمل، وإنتاج الغذاء والحفاظ على الأرض من المصادرة، والحفاظ على التربة من الانجراف.

ما زال القطاع الزراعي الفلسطيني يشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني الفلسطيني في الأزمات كما هو حاصل حالياً في ظروف الانتفاضة. وذلك من ناحية سد حاجة السكان من المواد الغذائية، أو سواء من ناحية تشغيل العاطلين عن العمل، حيث عاد عدد لا بأس به من العمال الذين طردوا من عملهم في إسرائيل للعمل في القطاع الزراعي، وذلك من خلال مشاريع استصلاح الأراضي الجبلية والرملية والملحية، وقاموا بنشاطات عديدة كقلع الصخور وتسوية الأرض وزراعتها بالأشجار وبناء السلاسل، وجمع مياه

المؤشر	المخطط له	المنجز	النسبة %	ملاحظات / تبرير
عدد أيام العمل	٤٠ر٠٠٠	٧٠ر١٧٧	١٧٥	زيادة معدلات البطالة في الريف الفلسطيني
عدد العمال	٢ر٧٠٠	٨ر٨٧٠	٣٢٩	زيادة الإقبال على مشاريع الاستصلاح نتيجة تقليل خيارات العمل أمام سكان الريف
عدد الدونمات المهيأة للزراعة	١ر٥٠٠	١ر٨٢٩	١٢٢	نسبة تشغيل العمال في مشاريع بناء الجدران مرتفعة جداً بالأدلة الى أهداف تنمية أخرى
مساحة الأراضي التي تم بها بناء جدران استنادي دونم	٥ر٥٥٠	٥ر٥٥٠	١٠٠	نسبة تشغيل العمال في هذا النشاط متدنية لذا لم نركز عليه في العمل
مساحة الأراضي المسيجة دونم	٦٠٠	٠٠٠	٠٠٠	نسبة التشغيل جيدة في هذا النشاط بالأدلة الى زيادة طلب المزارعين الى حفر الآبار بسبب توالي سنوات الجفاف وارتفاع أسعار المياه
حجم المياه المجموعة في مشاريع الاستصلاح م مكعب	١ر٥٠٠	٧ر٢٢٩	٤٨٢	زيادة الحاجة الى تأهيل وشق طرق وخاصة التوحيدية منها، حيث استخدم معظم السكان الطرق التوحيدية التي شقتها الإغاثة الزراعية وكانت هذه الطرق في كثير من الحالات تشكل الملاذ الوحيد لوصل قرى أو محافظات مع بعضها
مساحة الأراضي المستفيدة من شق الطرق الزراعية دونم	١٠٠ر٠٠٠	١٤١ر٤٢٧	١٤١	

الهدف الخامس: تحسين المهارات الإدارية والفنية والاقتصادية لمربي الأغنام والدواجن.

بشكله التقليدي السابق، وتم تحويل نشاطات الإرشاد إلى تعاونيات المزارعين الخاصة بالأغنام، والاعتماد أكثر على المرشدين المزارعين، وفي نفس الوقت خصصه موضوع الإرشاد البيطري.

أما بخصوص الدواجن، فقد أعطت نشاطات الإرشاد مردوداً مميّزاً على نسبة نفوق الصيصان الصغيرة في العديد من المزارع وخاصة في قطاع غزة حيث انخفضت من ١٠٪ إلى ٢٧٪.

تشكل الأغنام أهم عناصر الثروة الحيوانية في فلسطين، وهي تربي في معظم الأسر الفلسطينية في الريف وجميع عائلات البدو. وقد كان هناك تأثراً سلبياً للجفاف في آخر ثلاث سنوات على الأغنام، حيث تراجعت مردوداتها بشكل كبير، وأصبحت في كثير من الحالات غير مجدية اقتصادياً.

وكان لا بد من القيام بنشاطات تساعد مزارعي الأغنام على تجاوز هذه الفترة الصعبة، وترفع ربحيتهم مثل الرضاعة الصناعية التي أدت إلى خفض نسبة النفوق في المواليد الصغيرة من ٥٪ إلى ٣٢٪، وكذلك تنظيم التناسل والتهجين والفظام المبكر، والتطعيم ومكافحة الطفيليات التي كانت تسبب خسائر كبيرة للمزارعين.

وقد أنجزت معظم هذه النشاطات في النصف الأول من العام، حيث قامت الإغاثة الزراعية بإلغاء الإرشاد الحيواني



الهدف السادس: تشجيع اعتماد ممارسات صديقة وداعمة للبيئة.

ويشمل الشق الثاني من البرنامج العمل مع عائلات الريف لترشيد الطاقة وحملات النظافة وزراعة الأماكن العامة كممارسات صديقة وداعمة للبيئة. والتي يلاحظ أن عليها إقبالاً من قبل جميع فئات المجتمع، وتلقى كثير الدعم من العائلات المستفيدة وخاصة في مجال ترشيد الطاقة.

نحجت الإغاثة الزراعية وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بإدماج برنامج للتوعية البيئية لطلاب المدارس وذلك من خلال تشكيل نوادي بيئية بلغ عددها لغاية الآن (٣٠) نادياً، اشترك فيها حوالي (٧٣٢) طالباً.

وتعتبر الإغاثة عملها هذا هو الأول للعمل مع الشباب والذين كانت لا تستهدفهم، ومن خلال التجربة الناجحة، وبعد تقييم أداء تلك النوادي فإن الإغاثة تخطط لتوسيع هذا النشاط مستقبلاً ليشمل عدد مدارس وطلاب أكثر، وتطوير البرنامج والمشاريع الملحقة بذلك.

ملاحظات	المنجز %	المؤشرات		المخطط له
		عام ٢٠٠١	عام ٢٠٠٠	
الإقبال الشديد على ورش ترشيد الطاقة وموادها	٢١٥	انخفضت فاتورة الكهرباء لدى ٥٨ عائلة	انخفضت فاتورة الكهرباء لدى ٢٧ عائلة	الإقبال الشديد على ورش ترشيد الطاقة وموادها
ذلك بسبب: الظروف الأمنية السيئة التي حالت دون نقل المواد اللازمة لتنفيذ حملات نظافة جماهيرية، وأيضاً قيام دائرة الإرشاد بحملات التشجير التي تعتبر ممارسات صديقة للبيئة ويقدر عدد الذين تبناوا هذا النشاط ب ١٥٠٠ شخص	٨٥	٥٩٤٦ ر شخص تبناوا ممارسات صديقة للبيئة	٦٩٥٩ ر شخص تبناوا ممارسات صديقة للبيئة	
بسبب إقبال الطلاب الشديد على نشاطات النادي البيئي وتعاون وزارة التربية والتعليم	٢٠٣	٧٢٢ شخص جديد انتسبوا للنادي البيئي	عدد الأفراد الذين انتسبوا للنادي البيئي ٣٦٠ شخص	

الهدف السابع: تطوير مصادر مائية جديدة واستغلال أمثل للمصادر المتاحة للقطاع الزراعي.

نسبة الملوحة بواسطة جهاز الكيرفري . وقد كان لهذه النشاطات الأثر الملموس على حياة المزارعين الفلسطينيين في المناطق التي غطتها الإغاثة، وهذا استمرار لبرنامج تقوم به الإغاثة الزراعية منذ عدة سنوات .

استمر الجفاف في فلسطين من عام ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠١، مما كان له الأثر السلبي على الزراعة الفلسطينية، بشقيها النباتي والحيواني، وكان له تأثير كبير على مستوى المياه اللازمة لشرب الإنسان والحيوانات، حيث جفت كثير من الينابيع والآبار الارتوازية، وارتفعت نسبة الأملاح والشوائب في المياه، وجفت العديد من أشجار الفواكه والحرجة والعشبية والعلفية .



ومن هنا كان لا بد أن تكثف الإغاثة جهودها في مجال معالجة هذه الآثار السلبية وذلك من خلال الري التكميلي لبعض الأراضي، وتوفير مياه الري بواسطة جهاز التنشوميتير، وتقليل

ملاحظات	المنجز %	المؤشرات	
		عام ٢٠٠١	عام ٢٠٠٠
زيادة توجه المزارعين للعمل في الزراعة	٣٠٦	٣١٢١ دونم مساحة الأرض المخدمة بالري التكميلي	١٠١٧ دونم مساحة الأرض المخدمة بالري التكميلي
زيادة توجه المزارعين للعمل في الزراعة	٢٣٨	عدد رؤوس الماشية المستفيدة من الآبار ٤٧٥٩١	عدد رؤوس الماشية المستفيدة من الآبار ٢٠٠٠
تأثير الجهاز الملمس على تحسن الإنتاج خاصة في مزارع الحمضيات في قطاع غزة	١٩٢	عدد ٢٥ مزارع استفاد من جهاز التنشوميتير	عدد ١٣ مزارع استفاد من جهاز التنشوميتير
عدم التمكن من العمل ومراقبة بعض الأجهزة في المناطق المحاصرة في محافظات غزة	٤٤	٦٦ دونم تم ريها بالمياه المعالجة بجهاز الكيرفري	١٥٠ دونم تم ريها بالمياه المعالجة بجهاز الكيرفري
بعض المناطق في غزة لم يتمكن المرشدون من زيارتها	٦٦	١١٢ دونم تم ريها تكميلياً	١٧٠ دونم تم ريها تكميلياً
تم العمل مع مناطق جديدة وكان معدل حضور الدورات أعلى من السنوات السابقة	١٦٧	٢٨٦ مزارع شارك في دورات ري متخصصة	١٧١ مزارع شارك في دورات ري متخصصة

الهدف الثامن: زيادة مشاركة المرأة الريفية في العملية الإنتاجية .

للمحافظة، ووجود نسبة من القروض المعدومة، عدم كفاية مستحقات خدمة القرض من تغطية التكاليف التشغيلية للمحافظة الاقراضية . الخ).

وتعمل الإغاثة على تطوير برنامج خاص بالتوفير والتسليف يستند على التالي :

١ . دراسة أشكال التعاون والتسليف من منظور المعارف المتوارثة في الريف الفلسطيني، والتي تدل على وجود جمعيات التوفير المجتمعية وعلى أنماط مختلفة من التسليف المجتمعي .

٢ . الاطلاع على التجارب العالمية المختلفة في هذا المجال من خلال الزيارات والتدريب ومراجعة الحالات الدراسية .

٣ . خبرة الاغاثة في مجال الاقراض وتدوير المحافظ التسليفية، وكذلك خبرتها في تنظيم المجموعات النسوية .

٤ . عدم قدرة النساء الريفيات على التعامل مع البنوك التجارية القائمة ضمن إجراءاتها ومتطلباتها المعروفة - (نظام الضمانات، الفوائد المرتفعة والغير مقبول من قبل المجتمع . الخ).

وبناء على المراكز الاربعه السابقة تم العمل على تشجيع تكوين وتنظيم تعاونيات توفير وتسليف مرتبطة بالاندية النسوية من خلال نموذج تجريبي في منطقة جنين في نهاية عام ١٩٩٩م، وكنتيجه لنجاح التجربة تم توسيع العمل في بقية المناطق، وقد بلغ عدد المجموعات التعاونية مع نهاية عام ٢٠٠١م (٤٧) تعاونية في الضفة والقطاع .

وتشير القراءة الاولى لهذه التجربة الى نجاحها وتجاوب الفئات المستهدفة مع مبادئها، حيث بلغت اجمالي توفيرات النساء (١١٠ر٠٢٨) دولار، مما وفر فرص دخل ل (٢١٠) أسر .

ويتمركز دور الاغاثة على نشر هذه التجربة من موقع الى اخر والعمل على وضع وتطوير أنظمة خاصة بالمجموعات التعاونية . كذلك على المساعدة في تكوين المجموعات وتسجيلها رسميا (وقد حصلت اول مجموعه تعاونية على ترخيص عمل في قطاع غزة) والعمل ما زال جاريا لتسجيل

عمقت الإغاثة الزراعية معرفتها وحسبها بقضايا المرأة الريفية من خلال معاشتها لواقع، هموم ومشاكل النساء الريفيات، حيث توجهت الإغاثة الزراعية للعمل في هذا القطاع في مرحله مبكرة من نشأتها عام ١٩٨٦ م، وقد طورت الاغاثة برامجها وأهدافها لتنسجم مع الاحتياجات العملية للفئات المستهدفة من خلال استراتيجية تقوم على أساس التوجه التنموي الشامل الذي يستهدف المجتمع برمته ويركز على الفئات الأكثر تهيميشا وفقرا، من اجل أحداث تغييرات وتحولات تنموية جذرية في المجتمعات المستهدفة .

أدت الفجوة التاريخية التي وضعت المرأة في مكانة مجتمعية دينوية، إلى التقليل من أهمية الأدوار المناطة بالنساء وحالت دون إتاحة الفرص لهن للوصول للمصادر بما يشتمل على المشاركة في العملية الإنتاجية والعمل مدفوع الأجر، وعزلت المرأة عن المشاركة المجتمعية .

وللمساهمة في ردم هذه الفجوة طورت الإغاثة استراتيجية تدخل شاملة تستند على سلسلة مترابطة من البرامج والمشاريع المبنية على أساس التمكين والتقوية وتعزيز المكانة الى جانب البرامج الخاصة التي تساهم في إزالة العوائق التي تحول دون وصول النساء للمصادر، والتي تؤدي إلى تفعيل مشاركة النساء في العملية الإنتاجية وفي توليد الدخل . وشكلت تجربة التعاونيات النسوية الزراعية، و برنامج المشاريع الصغيرة والأقراض النسوي مدخلا للتمكين الاقتصادي .

وقد أثرت الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، والحاجة الماسة لزيادة أو إيجاد مصدر دخل للأسرة الفلسطينية، على تقبل المجتمع الفلسطيني لمشاركة أعلى من قبل النساء في العملية الإنتاجية، مما زاد من إقبال النساء على القروض التنموية لإنشاء المشاريع المدرة للدخل .

تشير تجربة برنامج الإقراض، ورغم أهميته وحاجة الفئات المستهدفة له، الى انه من الصعوبة بمكان الحفاظ على محافظ برامج الإقراض دواره ومستدامة في إطار المدخل المستخدم (تدني الفوائد وبالتالي تأكل القيمة الفعلية

تعاونية في كل محافظة .

العضوات ضمن إشكال مختلفة من بينها إمكانية مشاركتها بالتملك والمساهمة في بنك توفير وتسليف خاص بالفقراء مما يزيد من تماسك وقوة فعالية التأثير للمجموعات التعاونية النسوية .

وتعمل الاغاثة على تعميق التجربة بالتعاون مع المؤسسات الأخرى لاستكمال إنضاج الفكرة واخراجها كنظام متكامل .

وتطمح الإغاثة بان تقوم هذه المجموعات التعاونية المملوكة من قبل النساء مستقبلا بتشكيل اتحاد تعاوني فيما بينها ، لضمان استدامة هذه التجربة وتعميق الاستفادة منها ونشرها . والعمل أيضا على دعم هذه التعاونيات وتسهيل سبل تمكّنها من زيادة راس المال الخاص بها وبالتالي بالعضوات خلال فترة زمنية محددة بحيث يشكل مصدر لضمان مستقبل



الهدف التاسع: تفعيل دور النساء والتنظيمات النسوية في حياة التجمعات الريفية.

نسائية أو مجتمعية تقرها هيئاتها الإدارية المنتخبة، وبالتالي اعتمادها على نفسها وضمان استمراريتها .

لقد أصبحت هذه النوادي تشكل مراكز تنمية مجتمعية على مستوى القرية حيث بلغت عدد العضوات ٤٥٣٩ امرأة، وأصبحت بعضها المؤسسة الأولى في القرية على مستوى المصدقية، وتقديم الخدمات وتحقيق النتائج حيث نفذت ٣٥ مؤسسة اهلية وحكومية نشاطاتها من خلال هذه المراكز، وقد أظهرت هذه النوادي قيادات نسائية ذات طاقة عالية على الإبداع التنموي، وأصبح عدد منهن وجوه اجتماعية على مستوى القرية تبشر بإمكانيات تبوئها لمراكز مجتمعية في المستقبل .

تابعت الإغاثة الزراعية عملها عام ٢٠٠١ على تقوية وتدعيم النوادي النسوية المنتشرة في ٤٩ قرية من الضفة والقطاع . وقد وضعت الإغاثة خطة لزيادة عدد النوادي بعشرين جدد، ولكن بسبب عدم توفر التمويل اللازم لذلك، فضلت الإغاثة عملية تقوية النوادي في المواقع المعمول بها سابقاً من خلال تدريبها وضمان فعاليتها وتدريب النساء والقيادات، وفي نفس الوقت زيادة العضوية وتوسيع النشاطات وتنسيقها مع المؤسسات الأخرى وذلك من خلال استخدام هذه النوادي لتنفيذ أنشطة هذه المؤسسات في مجالات لا تعمل بها الإغاثة الزراعية . وبذلت جهوداً لا بأس من أجل رفع قيمة ميزانيات النوادي المعتمدة على الدخل من العضوية والنشاطات لتغطية المصاريف وصرف المبالغ الزائدة على مشاريع ونشاطات

الهدف العاشر: المساهمة في تسويق فائض الإنتاج الزراعي.

مما يؤدي إلى تراجع تربية الأغنام والزيتون اللذان يشكلان أنظمة عناصر الدخل الزراعي .

ساهم تدخل الإغاثة الزراعية في دعم المزارعين في تسويق منتجاتهم على منع تدهور الأسعار خاصة لمنتجات زيت الزيتون والجبن البلدية، حيث أمام تدني سعر شراء التجار للجبن بحجة الظروف الحالية بمبلغ ٩ شيكل، كاد أن يهدد قطاع المواشي في فلسطين، إلا أن تدخل الإغاثة في عملية التسويق وحملات الترويج مكن المزارعين من الحفاظ على سعر الكيلو بقيمة ١٥ شيكل رغم عدم قدرة الإغاثة على شراء كميات كبيرة من الإنتاج وكذلك الحال في تسويق زيت الزيتون حيث تم وقف تدهور السعر عن ٢٧٠ شيكل، والذي يشكل السعر للحد الأدنى الذي لا يسبب خسارة المزارعين .

نستطيع القول أن تدخل الإغاثة في حل الاختناقات التسويقية في بعض الفترات قد ساعد المزارعين على الحفاظ على أسعار معقولة تقدر بإجمالي حوالي (٣٠) مليون دولار فقط في محصول زيت الزيتون، والجبن والخضار في حال تم بيعها بالأسعار المنخفضة التي كانت دارجة في هذه الفترات .

بسبب معوقات الحركة الداخلية وارتفاع نسب البطالة شجع هذا المزارعون للعودة المنزلية للعمل الزراعي في الريف الفلسطيني مما زاد من قيمة الإنتاج الزراعي وزاد من مشكلة التسويق في نفس الوقت لبعض المنتجات الزراعية وخاصة في ظل تراجع القدرة الشرائية للمواطن الفلسطيني بشكل عام .

بالرغم من زيادة جهد الإغاثة في دعم التسويق والتصدير إلا أمام الجهود لا زالت محدودة في التأثير على الحد من مشكلة الاختناقات التسويقية لبعض المحاصيل وذلك لضعف دور القطاع الخاص في مجال التسويق وفي الوقت نفسه ضعف قدرات المزارعين على تنظيم أنفسهم .

تستحوذ عمليات تنظيم التسويق أهميتها للإنتاج الزراعي بغرض تقليل التكاليف وترويج الاستهلاك المحلي للعديد من المنتجات مثل تسويق زيت الزيتون ومنتجات الثروة الحيوانية التي تمس حياة ألوف الأسر في الريف والتجمعات البدوية الفلسطينية، كما أن هاذان المنتجان هما الأكثر تعرضاً للمنافسة الخارجية فاستيراد منتجات الألبان والحليب واللحوم والزيت بأشكاله وألوانه المختلفة يتطور بأشكال عدة

المؤشرات	المخطط له	المنجز	النسبة %	التبرير / ملاحظات
الحجم المالي للمبيعات \$	٥٠٠.٠٠٠	٥٨٠.٠٠٠	١١٦	كانت نسبة التصدير الخارجي المنزلية إجمالي الكميات حوالي ٧٥٪ من إجمالي مبيعات التسويق .
عدد شهادات فحص الجودة	٢٥	٣٠	١٢٠	حيث تركزت الشهادات لمنتجات الأعشاب البرية والمفتول واللوز من المركز العلمي في نابلس ومختبر جامعة القدس.
الحصة السوقية لمنتجات التعاونيات النسائية في مؤسسات التجارة البديلة في اورباطن	٥٥	٦٠	١١٠	حيث تركز العمل مع المؤسسات البلجيكية والإيطالية والسويسرية والألمانية
المشاركة في معارض المنتجات الغذائية	٥ دولي	٥ دولي ٢ محلي	١٠٠	معرض المفتول في إيطاليا وحزنا على الجائزة الأولى، معرض أبو ظبي وتم عرض منتجات الزيت والمفتول والزعتر، معرض الشارقة، معرض الجزائر، معرض عجلون، معرض الخليل لمنتجات الزراعة العضوية، معرض غزة للتمور

الهدف الحادي عشر: تطوير قدرات مؤسسات التنمية الريفية القاعدية.

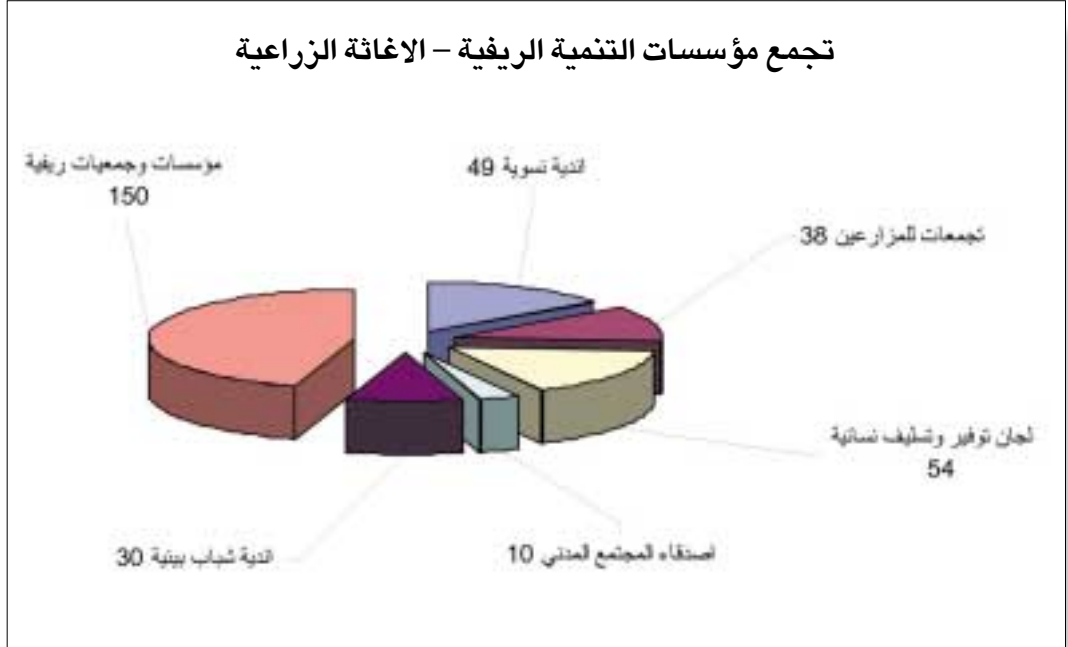
نفسها على شبكة المؤسسات المحلية والشريكة والأصدقاء والمتطوعين الذين شكلوا مصادر الدعم والاستدامة للإغاثة من خلال مساهماتهم في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم لبرامج ومشاريع الإغاثة المختلفة .

وقد كان تأثير ذلك جلياً في المصدقية التي اكتسبتها الإغاثة عند هذه التجمعات وتقديمها نماذج متميزة للشفافية الإدارية والمالية، والمساهمة في تنظيم الفئات المستهدفة في جمعيات تخصصية ونوعية مع (١٨٠) تعاونية وجمعية زراعية. إضافة إلى الدور الذي لعبته الإغاثة في تعبئة وحشد هذه المؤسسات من أجل مراجعة وتطوير بنيتها التنظيمية وخدماتها لتحقيق أقصى قدر من الفعالية وتعظيم الأثر .

تقوم فلسفة بناء القدرات في الإغاثة الزراعية على منهج التنمية الشاملة المستدامة وما يعنيه ذلك من تمكين المؤسسات القاعدية القطاعية المختلفة العاملة في الريف الفلسطيني، وتوسيع الخيارات أمامها من خلال رزمة من التدخلات والاستراتيجيات تشمل التطوير التنظيمي والبناء المؤسسي، والتشبيك، وتعزيز علاقات التعاون فيما بينها من ناحية، ومع المؤسسات الأهلية والحكومية من الناحية الثانية، الاستدامة وتعزيز روح العمل التطوعي، وأخيراً الضغط والدعم والمناصرة . وإن كان العمل على بناء قدرات المؤسسات الريفية المحلية قد تركز في إطار الدائرة المتخصصة في البناء المؤسسات في السنوات الأربع الأخيرة وخاصة عام ٢٠٠١ .

إلا أن عملية النمو والتطوير التنظيمي للبناء المؤسسي داخل الإغاثة الزراعية والمستمرة طوال عقدين من الزمن قد عكست

تجمع مؤسسات التنمية الريفية – الإغاثة الزراعية



الهدف الثاني عشر: التعاون مع المؤسسات الأهلية والحكومية المحلية والعالمية.

تنسيق وتعاون مع ٢٠٠ مجلس قروي وبلدي أو لجنة تطوير في مختلف المناطق، وتعمل على رفع قدراتها وتفعيل دورها كأحد ركائز المجتمع المدني، وإجراء الانتخابات وتكوين علاقات تنسيق وشركة مع المؤسسات الأهلية باعتبار أن المجالس القروية والبلدية هي مؤسسات غير حكومية.

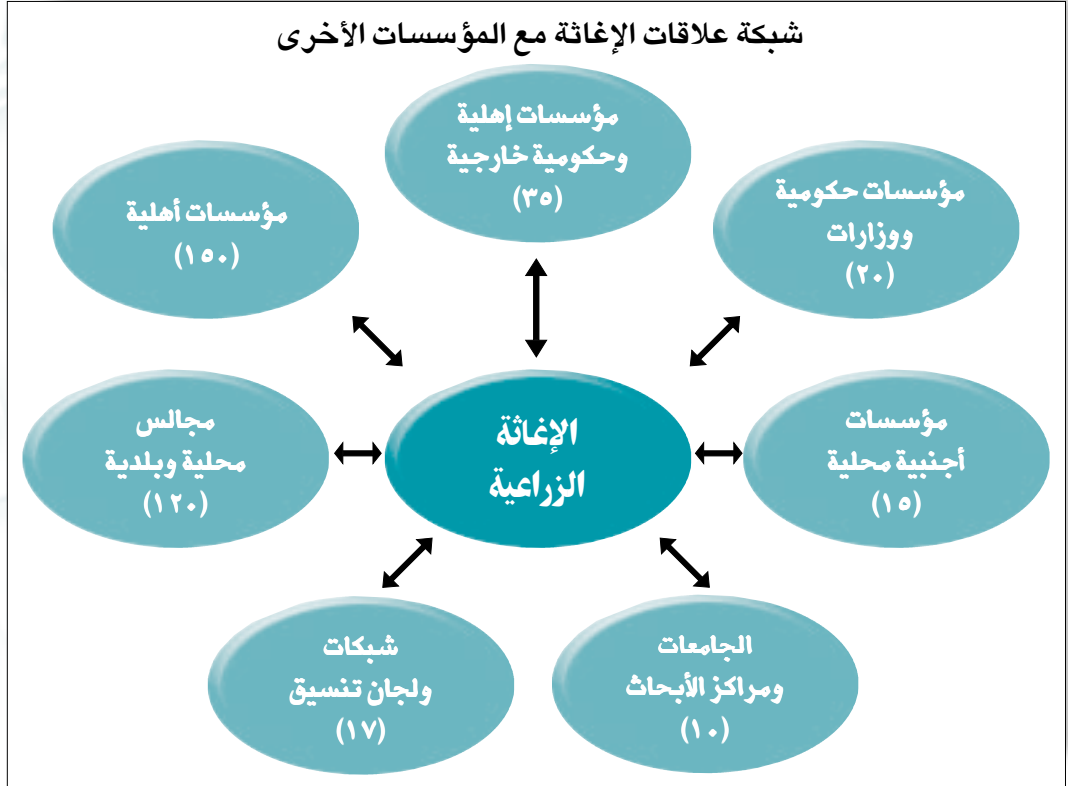
٣. التعاون مع مؤسسات أجنبية ودولية تعمل في فلسطين- وذلك من خلال تنسيق النشاطات والبرامج لتنفيذها مباشرة مع تجمعات الفئات المستهدفة التي تعمل معها الإغاثة الزراعية مثل إنقاذ الطفل، أنيرا، UNDP وغيرها من المؤسسات العاملة على أرض الواقع في فلسطين.

إن من أحد استراتيجيات وفلسفة عمل الإغاثة الزراعية هي التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات والتنفيذ المشترك لبعض الأنشطة والبرامج مع المؤسسات الأخرى، لذا قامت الإغاثة الزراعية بإقامة:

١. علاقات مميزة مع (٢٠) مؤسسة من المؤسسات الحكومية مثل وزارة الزراعة، وسلطة المياه، والتربية والتعليم، والأشغال والتموين وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة، وتقوم بتنفيذ وتنسيق عدد من النشاطات وخاصة مع وزارة المنظمات الأهلية.

٢. المجالس المحلية والقروية والبلدية- حيث تقيم علاقات

شبكة علاقات الإغاثة مع المؤسسات الأخرى



٧ . الجامعات ومراكز الأبحاث- حيث تعمل الإغاثة مع جامعة القدس في برنامج الماجستير لدراسات التنمية، وتدريب طلاب جامعة النجاح والخليل والقدس المفتوحة، والأبحاث مع جامعة النجاح والإسلامية في غزة، ومراكز تدريب وأبحاث محلية أخرى .

٤ . مؤسسات عالمية أهلية وحكومية - حيث تعمل الإغاثة مع حوالي (٣٥) مؤسسة وذلك من خلال تقديم التمويل والمساندة والتدريب وتبادل المعلومات والتقييم والرقابة والنضال من أجل أهداف تنمية وديمقراطية وبيئية واجتماعية مشتركة، وتحفظ الإغاثة مع بعضها بعلاقات شراكة كاملة وخاصة مؤسسات CONS .

٥ . شبكات ولجان تنسق- حيث تقوم الإغاثة باستضافة والإشراف ومتابعة شبكة PNGO وكذلك المرصد الفلسطيني لمقاطعة إنتاج المستوطنات، وتشترك في لجنة التنسيق الزراعي، والشبكة العربية للزراعة المستدامة وكذلك شبكة الزراعة العضوية وشبكات محلية وإقليمية تحت التأسيس .

٦ . تنسيق مع حوالي (١٥٠) مؤسسة أهلية مركزية أخرى في مجالات تخصصية أخرى كالشباب والأطفال والنساء والمعاقين، والبيئة والقانون والمجتمع المدني والزراعة والأبحاث، وتشترك مع الإغاثة بعلاقات وتكامل في النشاطات .

٧ . علاقة الإغاثة مع أكثر من (٣٥٠) من المؤسسات الأهلية والحكومية والمحلية والخارجية تفتح مجالاً أوسع وافضل كفاءة في متابعة تنفيذ نشاطاتها ورفع كفاءتها والحصول على المعلومات اللازمة للدفاع عن الإشكاليات التي تعترض عملها والتكامل في تقديم الخدمات التي لا تغطيها نشاطاتها ومشاريعها للفئات المستهدفة .

٨ . تطوير العمل مع شبكات العمل والتنسيق الريفية والمحلية والعالمية- عملت الإغاثة الزراعية أن تكون فاعلة في عدة شبكات لتجمع عمل المؤسسات القاعدية في شبكة المؤسسات الفاعلة في الريف، والمركزية على مستوى الوطن، وتجميعها كلها في شبكة واحدة للتنمية الاجتماعية، وكذلك في الشبكات المحلية والإقليمية والخارجية والتي تدل على اتساع شبكة العلاقات مع هذه التجمعات .

٤ . مؤسسات عالمية أهلية وحكومية - حيث تعمل الإغاثة مع حوالي (٣٥) مؤسسة وذلك من خلال تقديم التمويل والمساندة والتدريب وتبادل المعلومات والتقييم والرقابة والنضال من أجل أهداف تنمية وديمقراطية وبيئية واجتماعية مشتركة، وتحفظ الإغاثة مع بعضها بعلاقات شراكة كاملة وخاصة مؤسسات CONS .

٥ . شبكات ولجان تنسق- حيث تقوم الإغاثة باستضافة والإشراف ومتابعة شبكة PNGO وكذلك المرصد الفلسطيني لمقاطعة إنتاج المستوطنات، وتشترك في لجنة التنسيق الزراعي، والشبكة العربية للزراعة المستدامة وكذلك شبكة الزراعة العضوية وشبكات محلية وإقليمية تحت التأسيس .

٦ . تنسيق مع حوالي (١٥٠) مؤسسة أهلية مركزية أخرى في مجالات تخصصية أخرى كالشباب والأطفال والنساء والمعاقين، والبيئة والقانون والمجتمع المدني والزراعة والأبحاث، وتشترك مع الإغاثة بعلاقات وتكامل في النشاطات .

شبكة علاقات الإغاثة الزراعية

شبكات المؤسسات الخارجية

- * تجمع اتحاد المزارعين
- * تجمع جمعية المرأة الريفية
- * تجمع أصدقاء الإغاثة والمجتمع المدني
- * تجمع تعاونيات التوفير والتسليف النسائية
- * تجمع الأندية البيئية والشبابية

شبكات المؤسسات المحلية

- * لجنة التنسيق الزراعي
- * لجنة التنسيق مع المؤسسات الشريكة
- * شبكة PNGO
- * شبكة المؤسسات البيئية
- * لجان التنسيق مع وزارة الزراعة والمؤسسات الأخرى حسب المشاريع والبرامج .
- * لجنة التنسيق مع سلطة المياه

شبكة المؤسسات الريفية التنموية

- * الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
- * الشبكة العربية للزراعة المستدامة
- * شبكة الزراعة العضوية
- * شبكة الجدر
- * شبكة الزراعة الحضرية
- * الشبكة العربية للتنمية المستدامة

إن هذه الشبكات بحاجة إلى جهد كبير لتطويرها ولبناء تجربة خاصة بنائها وخاصة أن هناك تفاوتاً في المفهوم ما بين المؤسسات، كما أن صغر حجم المؤسسات المشاركة تلعب دوراً مهماً في عدم القدرة على بذل جهد كاف أو بالتالي يلتزم من الإغاثة أن تلعب دوراً ريادياً في الكثير من هذه الشبكات .

٩ . بناء قدرات المؤسسات القاعدية .

والغايات والأهداف وهشاشة البنى التنظيمية، وضعف الخبرات والمهارات التقنية، ضعف الشرعية المجتمعية والقانونية وعدم قدرتها على الوصول إلى مصادر التمويل، بالإضافة إلى ضعف التنسيق والتشبيك بين المؤسسات المحلية المختلفة .

أهم النشاطات لعام ٢٠٠١ بخصوص تنمية قدرات الجمعيات القاعدية للتنمية الريفية:

أ) تشجيع الفئات المستهدفة على تنظيم نفسها:

إلا أنه وبالرغم من هذه المشكلات هناك فرص كبيرة أمام تطوير هذه المؤسسات وذلك بسبب تزايد الوعي والقناعة لديها بأهمية دورها في التنمية الريفية التي لا يمكن أن يتحقق إلا بتطوير تلك المؤسسات تنظيمياً ومؤسسياً .

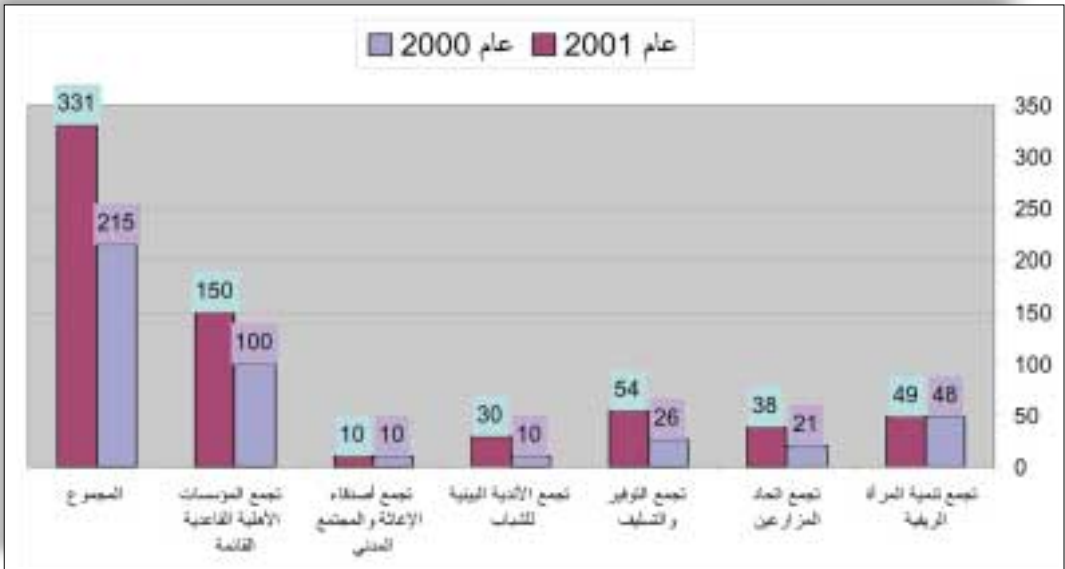
نجحت الإغاثة من خلال دائرة بناء المؤسسات في بناء قاعدة علاقات مميزة مع المؤسسات المحلية، وفي ترسيخ مفهوم ومبادئ بناء المؤسسات، لقد تأهلت الإغاثة في الحصول على مشروع البنك الدولي عام ٢٠٠٠، الذي تم من خلاله العمل على بناء قدرات (٣١) مؤسسة محلية في غزة وجنين والأغوار، وشكل هذا المشروع تجربة جديدة أكدت أهمية ربط بناء القدرات بتنفيذ المشاريع، أي التدريب من خلال العمل بعد استكمال العمل فيه عام ٢٠٠١ .

قدر حجم النشاطات التي نفذتها هذه التجمعات والمتطوعين بإشراف الإغاثة العام بحوالي (٦٠٪) من حجم تمويل المشاريع لعام ٢٠٠١، وتوجه الخطط حالياً لرفع كفاءة هذه المؤسسات والتجمعات لتصل عام ٢٠٠٢ إلى نسبة أعلى، وفي المستقبل تتجه الخطة الاستراتيجية إلى تحويل هذه التجمعات إلى قاعدة تنفيذية لكافة نشاطات الإغاثة، وستقوم الإغاثة ببذل جهد أكبر في مجال بناء هذه المؤسسات ورفع قدراتها وتدريبها على اتباع الأسلوب التنموي المتكامل .

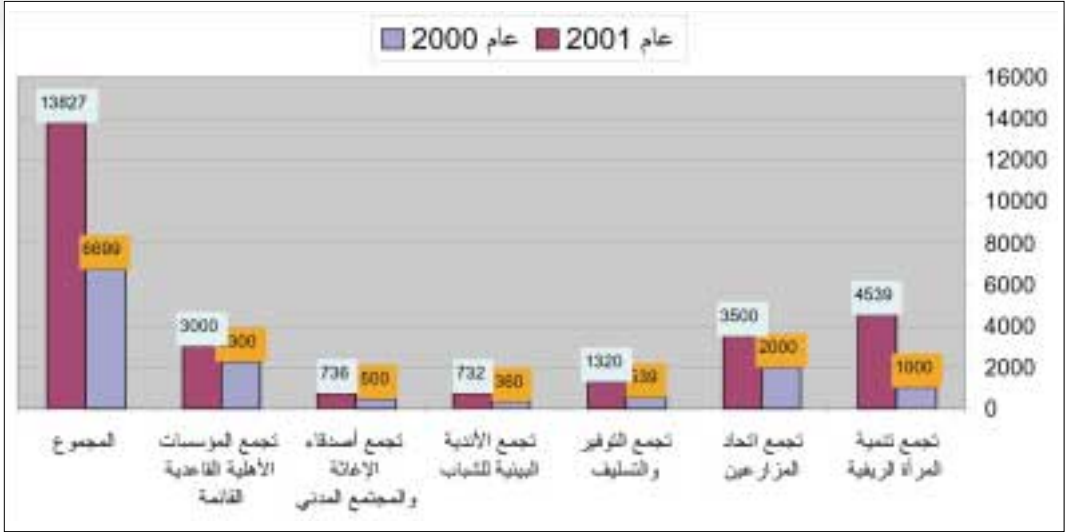
لقد ساهمت دراسة الإغاثة عام ٢٠٠١ في مجال برامج بناء القدرات المختلفة في إعطاء نظرة ثاقبة على احتياجات المؤسسات المستهدفة والمشكلات التي تواجهها، وبالذات الضعف التنظيمي والإداري المتمثل في عدم وضوح الأدوار

نستطيع القول أن الإغاثة الزراعية امتلكت عام ٢٠٠١ شبكة

التجمعات القاعدية ٢٠٠١ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ عدد التجمعات



عدد الاعضاء



وتم عقد دورة لرواد المتطوعين لمدة أربعة أيام شارك بها حوالي ٧٠ متطوعاً، تناولت المشاكل التي يعاني منها العمل التطوعي وسبل التطوير والتحفيز للمتطوعين، ومهارات إدارية وفنية أخرى. وقد بلغ عدد القياديين المدربين من النساء عام ٢٠٠١ (٤٢٠) امرأة و (٨٧) مزارع.

تطوير قدرات المهندسين الزراعيين حديثي التخرج:

تابعت الإغاثة الزراعية عملها في تطوير مراكز التدريب في كل من غزة وأريحا والزبادة، وذلك من خلال تطوير المكتبات، أو من خلال تطوير مختبرات الكمبيوتر اللازمة للتدريب، وبالمحصلة العامة فقد تم البدء بدورة لحوالي (٦٧) مهندس خريج جديد، وتخريج دورة سابقة لـ (٥٠) مهندس زراعي. وقد وجد (٢٥) مهندساً من المهندسين عملاً لهم في مؤسسات القطاع الخاص أو المؤسسات الحكومية أو الغير حكومية والمؤسسات الدولية. ويعتبر برنامج التدريب هذا هو الوحيد في الضفة وغزة، وفي نفس الوقت الذي يركز على برنامج التدريب العملي، والحصول على دبلوم عالي في نفس الوقت.

وقد تم استكمال برنامج الدراسات العليا للدبلوم العالي للمجستير في مجال الإرشاد الزراعي، وبناء المؤسسات،

علاقات مع حوالي ٢٦٠ قرية وموقع زراعي تتواجد بها لجان زراعية من أصل ٤٨٠ في المجتمع الفلسطيني الريفي، وأن هذه الشبكة والقاعدة تستفيد منها ليس فقط الإغاثة وإنما المؤسسات الأخرى في تنفيذ نشاطاتها، ولغاية الآن فإن حجم النشاطات التي تقدم من الإغاثة والمؤسسات الأخرى تغطي نسبة قليلة من الاحتياجات الحقيقية لهذه التجمعات.

لا يعني وجود عضوية في هذه التجمعات بأن النشاطات سوف تنفذ لخدمة هؤلاء الأعضاء، حيث أن تجربتنا في النوادي النسوية وتجمعات المزارعين التخصصية تفيد بأن هذه التجمعات قامت بتقديم الخدمات لفئات مستهدفة أوسع بكثير من الأعضاء، وهذا شمل نفس القرى، وفي بعض المرات قرى أخرى وبالتالي المساهمة في عملية التنمية الريفية الشاملة.

ب) تدريب القادة الريفيين:

عقد 3 دورات لإعداد قادة ريفيين بمشاركة ٤٥ شخص ركزت الدورات على مواضيع حصر الاحتياجات، أسس ومهارات التخطيط، التنظيم والتوجيه، التخطيط للمشاريع، كتابة التقارير، وكذلك عقد ثلاثة دورات أخرى للنساء القياديات شارك بها ٤٢ امرأة.

وبالتعاون مع جامعة القدس ، وانتسب له (٧٨) مهندساً زراعياً حديثي التخرج .

ث) تفعيل مراكز التدريب الزراعي:

إن اعتماد مراكز التدريب كمراكز خدمات للمناطق الموجودة بها ، وتعزيز مكانة الإغاثة الزراعية ودورها في التنمية الريفية ، وتحويل مركز التدريب من مراكز المدن إلى المناطق الريفية التي كانت مهمة كمركز نعيم خضر في الزبادة ، ومركز ماجدة أبو عماشة في أريحا ، ومركز حضانة المشاريع الصغيرة في غزة .

وقد تم الاستفادة من مراكز التدريب في استضافة الوفود خلال زيارات وفود الحماية الشعبية GIPP . وعمل دورات ، والتنسيق مع المؤسسات في قرية الزبادة لاستضافة وفود أجنبية للإقامة في مركز الزبادة ، والتعاون مع الجامعات المحلية في مجال تدريب الطلاب واستضافة الوفود الزائرة .

كذلك قامت الإغاثة الزراعية بتنفيذ كافة نشاطاتها الموجهة للنساء والمزارعين والمتطوعين في تلك المراكز من دورات تدريبية ومخيمات للعمل التطوعي . وقد تم عقد دورات تدريبية لمؤسسات غير حكومية كطاقم شؤون المرأة ومؤسسة كير ، وكذلك مع وزارة الزراعة .

ج) تطوير اتحاد المزارعين:

وضعت الإغاثة نصب أعينها مساعدة اتحاد المزارعين وبناء قدراته من ضمن عملها لعام ٢٠٠١ ، لذا تم التركيز على تدريب الكوادر وتكامل وتنسيق العمل وتنفيذ النشاطات . وفي كثير من الأحيان كان من الصعب حتى معرفة متطوعي الإغاثة من الاتحاد . وتم العمل بشكل جيد في مشاريع عديدة منها تسويق زيت الزيتون ، والجبنة والخضار ومشاريع استصلاح الأراضي وشق الطرق والطوارئ . وتم البدء

بانتداب الكوادر المدربة من الإغاثة للعمل مع الاتحاد ، وفي نفس الوقت المساعدة في ترخيص التعاونيات والجمعيات ، ونال عدد منها جزء من منح مشروع بناء المؤسسات الممولة من مؤسسة التعاون والبنك الدولي ، وقد وصل عدد الجمعيات والتعاونيات التخصصية لغاية الآن حوالي (٣٨) جمعية والتي ما زالت بحاجة إلى جهود كبيرة من أجل تقويتها ورفع قدراتها .

ح) تطوير جمعية تنمية المرأة الريفية:

استطاعت الإغاثة أن تساعد في الحصول على الترخيص اللازم ، وذلك لضم حوالي (٤٩) نادي ومركز نسوي تحت لوائها ، وتم التحضير لانتداب الكوادر المدربة من الإغاثة للعمل بها ، وتحويل كافة نشاطات ومشاريع المرأة للتنفيذ من خلالها وفي نفس الوقت تم التحضير لإنشاء 20 نادي جديد عام ٢٠٠٢ من مجموع المواقع التي تعمل بها الإغاثة والبالغه ٥٧ موقعا هذا بالإضافة الى البدء بتأسيس مجموعات نسوية حديثة في ٢٨ موقعا .

وتعتبر تجربة إنشاء جمعية تنمية المرأة الريفية كمظلة لعمل كافة النوادي النسوية في القرى هي التجربة الفلسطينية الأولى في مجال بناء الحركة النسوية من القاعدة إلى الأعلى ، حيث كانت التجارب السابقة والتي لم تنجح كثيراً تركز على البناء المركزي ، ومن ثم بناء القاعدة .



التمويل

مع استمرار أحداث انتفاضة الأقصى المباركة، وما ترتب عليها من نتائج على بنية وتركيبه الاقتصاد الوطني، وخاصة فيما يتعلق باحتلال البنية الهيكلية للاقتصاد، ونمو حجم البطالة، واتساع جيوب الفقر، فقد ارتأت المؤسسة بأن هذه الأوضاع بحاجة إلى بذل جهود في مجال تجنيد الأموال لهذه الغاية، إضافة إلى الاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية التي تحقق أهداف الإغاثة الاستراتيجية وفقاً لرؤيتها. حيث استطاعت المؤسسة الحفاظ على حجم تمويلها التنموي، وتجنيد أموال لمواجهة الظروف الطارئة. ولقد كان توزيع التمويل المنفذ للعام ٢٠٠١ على النحو التالي :-

١. تمويل الجهات المانحة المنفق من خلال الإغاثة مباشرة (\$٨٧٩٧٤٢٥ر).
٢. تمويل مباشر للمستفيدين وتم إدارته من قبل الإغاثة (\$٨٨٦١٢٥ر).
٣. تمويل المساهمات المجتمعية النقدية في المشاريع (\$١٠٧١٩٤٠ر).
٤. المساهمة الخاصة بالعمل التطوعي العيني (\$٥٠٠ر).

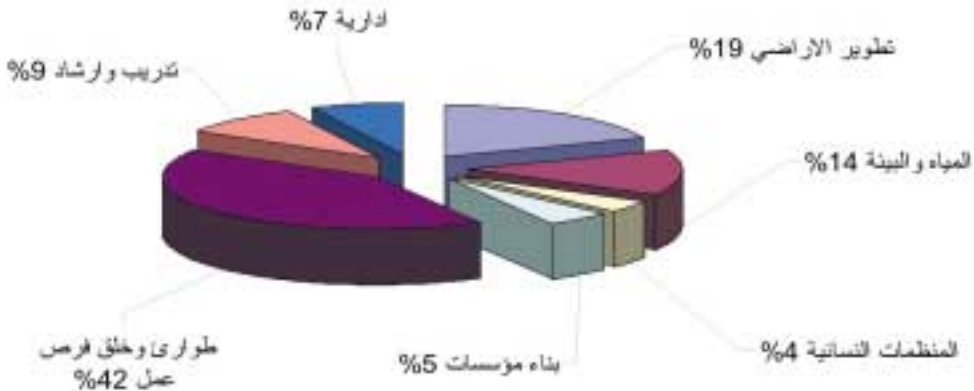
وبالتعمق في تحليل الأرقام المدرجة أعلاه، نجد ما يلي :

هناك تراجع في حجم الإنفاق للمشاريع التنموية فرضه حجم مشاريع الطوارئ الذي تم تنفيذه.

بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة للمستفيدين كان هناك نمو في حجم المساهمة المجتمعية في تنفيذ المشاريع، وحتى في مشاريع الطوارئ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠.

بلغت نسبة المصاريف الإدارية قياساً للتمويل الذي تمت إدارته في العام ٢٠٠١ نسبة ٧.٣٪ قياساً بالعام ٢٠٠٠ الذي بلغ ٩٪، ويعكس ذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع الظروف الطارئة، إذ أن مشروعات الطوارئ التي تم تنفيذها لم يخصص لها أية مبالغ للمصروفات الإدارية.

توزيع الإنفاق حسب القطاع



الممولون

أعمق التقدير والشكر لكل من ساهم في دعم
مشاريعنا لعام ٢٠٠١

Core Program Supporters:

- Christian Aid
- EED
- FPSC
- ICCO
- IEPALA
- NOVIB
- NRD
- Oxfam Belgium

Outside Core Projects Supporters:

- ACDI VOCA
- AIDOS
- AMFP
- ANERA
- ASTM
- British Consulate
- CARE
- CCFD
- CEAR
- Danish-Palestinian Friendship Association
- Dutch Representative
- European Commission
- Ford Foundation
- Friedrich Nauman
- German Representative
- Grass Roots
- GVC
- IDRC
- IFAD
- Irish AID
- Islamic Bank
- Jacksale
- Luxemburg Ministry of cooperation
- Mennonites
- Norway Representative
- Quakers
- SCF
- Sinai Tours - Switzerland
- Swedish Consulate (SIDA)
- VSF
- Welfare Association
- Welfare PMO
- World Food Program
- UNAIS
- UNDP

التوجهات العامة لخطة عام ٢٠٠٢

على ضوء إنجازات وتجارب وعلاقات وقدرات وإمكانات الإغاثة عام ٢٠٠١، ستستمر في معالجة القضايا المرتبطة بالفقر والتهemis في الريف الفلسطيني بقاعته المختلفة مراعية توجهات التنمية المستدامة بالتركيز على تقوية وتدعيم المؤسسات التنموية الريفية من خلال المساعدة في تجميع الفئات المستهدفة حول قضية اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية تمس حياة الشباب أو النساء أو المزارعين وتطوير نمطها القيادي الديموقراطي و تبني برامج لمساندة المؤسسات القائمة في الريف لتمكينها من القيام بدورها لتحقيق التنمية المستدامة التي تعتمد معايير ومبادئ المجتمع المدني، مع ضمان وجود شبكات على المستوى القطاعي والجغرافي لها دور وفاعلية في القضايا الإقليمية والدولية التي تمس حياة الريف الفلسطيني .

قضايا التسويق وارتفاع تكاليف الإنتاج من أهم القضايا التي ستركز المؤسسة عليها في دعم قيادات المزارعين بتنظيم المزارعين حولها . قضية الحيز والحراك وتأكيد الذات ودمج المرأة في العملية الإنتاجية من خلال عملها في مشاريع مدرة للدخل وبرامج التوفير والتسليف والإقراض ستكون محور عمل المؤسسة في دعم التنظيمات النسائية في الريف بالإضافة إلى دعم الشباب في قضاياهم الثقافية وإيجاد فرص عمل مناسبة لهم بالإضافة إلى القضايا البيئية .

رعاية مبادرات المتطوعين الفلسطينيين في الريف والمدينة الفلسطينية وخلق دافعية عند متطوعين آخرين لخدمة الجوانب العامة وقضايا الفقر والتهemis وتبادل الخبرات والمعلومات حول التطوع ستكون من ضمن أولويات عمل المؤسسة .

توفر الأبحاث والمعلومات اللازمة لتفعيل قضايا التنمية الريفية وتفعيل الإعلام والدراسات لمناصرة قضايا الريف والضغط على المؤسسات المركزية الحكومية وغير الحكومية لتفعيل برامجها تعتبر ضرورة تنموية ، كما هو الحال ضرورة تفعيل التنسيق بين المؤسسات التنموية الفاعلة على المستوى الوطني من جهة ومع مؤسسات السلطة والقطاع الخاص من خلال برامج عمل مخطط لها .

إن رفع مهنية المؤسسات الريفية الإدارية والتنظيمية والمالية يؤهلها إلى القيام بنسج علاقات شراك حقيقية وفعالة مع المؤسسات الأخرى على المستوى الجغرافي أو القطاعي ويزيد من فاعلية وكفاءة برامج عملها في خدمة الريف الفلسطيني .

تفعيل المؤسسات الريفية والأهلية وترسيخ علاقة واضحة مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص من خلال شبكات ولجان فعالة يؤهل المؤسسات الفلسطينية للعب دور قيادي في القضايا الإقليمية .

وفي النهاية فإن النشاطات والمشاريع التي تستهدف مساعدة المزارعين على تخطي المشاكل التي تعترض عملهم في هذه الظروف الحالية الطارئة ستكون على سلم أولويات العمل من خلال التأقلم لتحويل النشاطات وتقديم مشاريع الطوارئ والتي تلبي الحاجات في الوقت المناسب .

اسماعيل دعيق
المدير العام

الإغاثة الزراعية في فلسطين

المكاتب والفروع الرئيسية

القدس

هاتف: ٠٠٩٧٢-٢-٨٥٣٣٨١٨ : فاكس: ٠٠٩٧٢-٢-٥٨٣١٨٩٨

رام الله

هاتف: ٠٠٩٧٢-٢-٢٩٦٦٣٨٤٠ : فاكس: ٠٠٩٧٢-٢-٢٩٦٦٣٨٥٠

ص. ب. ٢٥١٢٨ شعفاط - القدس

بريد الكتروني: e-mail: pr@pal-arc.org

موقع الانترنت: Internet site: http://www.pal-arc.org

غزة: هاتف: ٠٧-٢٨٢٦٣١٨ : فاكس: ٠٧-٢٨٤٤٤٩١

نابلس: ٠٩-٢٣٨٠٩١٢

جنين: ٠٦-٢٤٣٦٦٧٣

طولكرم: ٠٩-٢٦٧٥٩٤٤

دير البلح: ٠٧-٢٥٣٧٨٣٣

خانيونس: ٠٧-٢٠١٦٣٧٧

رام الله: ٠٢-٢٩٥٢٦٥٠

القدس: ٠٢-٥٨٣١٨٩٧

الخليل: ٠٢-٢٢٢٤٢٨٨

بيت لحم: ٠٢-٢٧٧٠٨١٢

أريحا: ٠٢-٢٣٢٢٦٧٣

